الجمعة 2 شباط 2024
العدد 5123 السنة الثامنة عشرة
Vendredi 2 Février 2024 no 5123 18ème année

16 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية اليوم

التعميم 151 يصدر اليوم
ألعاب «المركزي» البهلوانية... مستمرّة
10

نعيم قاسم: لسنا معنيّين بمطالب العدوّ [8]

بريطانيا تقترح أبراجاً حدودية لضمان تنفيذ القرار 1701

أميركا تكثّف ضغوطها
بوادر صفقة قريبة

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

واشنطن تصعّد ضغوطها على تل أبيب

مؤشّرات اقتراب الصفقة تتعزّز

رغم صراخ حلفاء رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، والتصريحات المتناقضة لهذا الأخير نفسه، حول شروط وخطوط صفقة تبادل الأسرى المزمع إبرامها مع المقاومة الفلسطينية، إلا أن جميع الإشارات تفيد باقتراب دخول المرحلة الأولى من الصفقة حيز التنفيذ خلال وقت قريب، وإن لم يكن خلال أيام قليلة. ويوم أمس، سرت أخبار عن وصول رئيس المكتب السياسي في حركة «حماس»، إسماعيل هنية، والقياديَين فيها، موسى أبو مرزوق وخليل الحية، إلى القاهرة، للقاء المسؤولين المصريين، وعلى رأسهم رئيس «جهاز المخابرات العامة» عباس كامل، لكنّ مصادر الحركة نفت هذه الأخبار نفياً قاطعاً، واكدت أنه «لم يتوجّه أي وفد منها إلى القاهرة، ولم يتمّ تحديد مواعيد للقاءات مع المسؤولين المصريين». وأشارت إلى أن «حماس أبدت عدّة ملاحظات جوهرية حول بنود الإطار التفاوضي، ما يعني أننا ما زلنا في خضمّ التفاوض ولسنا في الخواتيم».

في المقابل، انعقد مساء أمس، اجتماعان، واحد لـ«كابينت الحرب» الإسرائيلي، وآخر لـ«الكابينت الموسّع»، لبحث ما وصلت إليه المفاوضات، بينما كانت عائلات الأسرى الإسرائيليين تنظّم تظاهرة أمام مقرّ وزارة الدفاع الإسرائيلية. وبحسب «القناة 12»، فقد ناقش «الكابينت الأمني والسياسي الليلة (الماضية) عدد الأسرى الفلسطينيين الذين سيُفرَج عنهم». ونقلت القناة عن مصدر سياسي إسرائيلي قوله إن «الخلاف سيكون حول أسماء الأسرى وليس عددهم». وعلى خطّ موازٍ، كان الوسيط القطري يعلن أن «إسرائيل وافقت على مقترح وقف إطلاق النار، ولدينا تأكيد إيجابي أوّلي من حماس»، ولكن سرعان ما عاد مسؤول قطري ليقول لوكالة «رويترز» إنه «لا يوجد اتفاق لوقف إطلاق النار حتى الآن، وحماس تسلّمت المقترح بشكل إيجابي، لكنها لم ترد عليه حتى الآن». وليربما يرجع هذا التضارب، إلى ما يُبذل من محاولات لإشاعة أجواء من التفاؤل المفرط، ربما بهدف إحراج المقاومة وممارسة مزيد من الضغوط عليها. أما وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، فقد أجّل زيارته لإسرائيل عدّة أيام، بعدما كانت متوقّعة يوم غد، في ما يمكن عزوه إلى الرغبة في منح المتفاوضين والوسطاء، مزيداً من الوقت لإتمام الاتفاق، حتى يتسنّى له إعلانه خلال جولته.

وكان مسؤولون مطّلعون على تفاصيل المفاوضات قالوا لصحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، إن «الولايات المتحدة تدفع إسرائيل نحو وقف إطلاق نار طويل الأمد في قطاع غزة». وزعم هؤلاء أنه «إذا دخلت الحرب في فترة هدوء طويلة، فسيكون من الصعب على إسرائيل استئناف الحرب بشدّتها الحالية». أما عاموس هرئيل، في صحيفة «هآرتس» العبرية، فاعتبر أن «إسرائيل ربطت نفسها بعرض دول الوساطة، حتى لو لم تصادق عليه بالكامل وبشكل رسمي». وبناءً عليه، «أصبح هناك التزام مصري وقطري تجاه الإدارة الأميركية التي تُعنى بالتوصّل إلى صفقة، وهاتان الدولتان لا تنقصهما وسائل ضغط على حماس. فالنظام في غزة يعتمد على تمويل من قطر، وعلى الطريقة التي ستقرّر بها مصر فتح الحدود مع القطاع أمام البضائع والأشخاص». وبحسب هرئيل، فإن «الطرفين ينتظران الآن تقديم عرض مضادّ من قبل حماس، سيكون أصعب على الهضم، لكن عندما يأتي، ستعود الكرة إلى ملعب إسرائيل، وسيتعيّن على نتنياهو التقرير ما إذا كان مستعداً لتقديم التنازلات المطلوبة». وأشار إلى أنه «من الواضح الآن أن الجناح اليميني المتطرّف في الحكومة سيضع العقبات أمام أي صفقة؛ فالوزير بن غفير أطلق تصريحات ضدّ الصفقة، وأطلق تهديدات بحلّ الحكومة (الوزير سموتريتش غير بعيد عنه)، واليمين قلق من احتمالية وقف طويل لإطلاق النار يُعتبر فعلياً إنهاءً للحرب، وسيُبقي حماس في السلطة، على الأقل في جنوبي القطاع، فيما يدرك نتنياهو أن إعادة بعض المخطوفين مقابل آلاف السجناء سيفسّرها جمهور واسع على أنها اعتراف بالفشل». وفي المقابل، يقف وزيرا «الكابينت» بني غانتس وغادي آيزنكوت، «اللذان يؤيّدان الصفقة حتى بتنازلات كبيرة»، إضافة إلى «رئيس المعارضة، يائير لابيد، الذي قال أول من أمس إن قائمته ستوفّر للحكومة شبكة أمان لأي اتفاق يعيد المخطوفين».

(أ ف ب)

> تكشّف حجم الدمار الهائل في شمال غزة، بعدما انسحب جيش العدو من مناطق واسعة

وإذا كان نتنياهو، اليوم، يمثّل المساحة الوسطية بين الطرفين، فإن الإدارة الأميركية تحاول تأمين «شبكة الأمان» السياسية له، لتدفعه إلى اتخاذ قرارات «إيجابية» تتواءم مع الرؤية الأميركية للحلّ، لكنها في الوقت عينه تمارس ضغوطاً وتشهر أسلحةً في وجه حليفَي نتنياهو ومن يمثّلان، في تحذيرات تبدو جدّية للمرة الأولى، تفيد بأن واشنطن لن تقبل بأن يقف هؤلاء في وجه مخططاتها ذات الأبعاد الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، يأتي فرضها أمس عقوبات على مجموعات من المستوطنين، يرعاها بن غفير وسموتريتش، على خلفية نشاطهم المعادي للفلسطينيين في الضفة الغربية. ورغم أن نتنياهو أعلن صراحة، أمس، رفضه تلك العقوبات، إلا أن الأميركيين لا يرون أن مواقفه غير قابلة للترويض، إذ نقلت شبكة «إن بي سي نيوز»، عن مسؤول كبير في الإدارة الأميركية، قوله إن «تصريحات نتنياهو بشأن وقف إطلاق النار لا تُعتبر بمثابة رفض». وأشار المسؤول إلى أن «نتنياهو يواجه ضغوطاً متزايدة لتأمين إطلاق سراح الأسرى الذين ما زالوا في أسر حماس»، مضيفاً أن «واشنطن ترى أن الوضع يتطوّر لأن إسرائيل لا تُحرز تقدّماً كبيراً ضدّ حماس كما هو مأمول (في الميدان)».

ميدانياً، تكشّف حجم الدمار الهائل في شمال غزة، بعدما انسحبت قوات الجيش الإسرائيلي من مناطق واسعة في شمال غرب القطاع، وتحديداً في الأحياء الغربية لمدينة غزة من مثل العطاطرة والسلاطين والتوام، وعاد إليها الأهالي لتفقّد منازلهم وممتلكاتهم التي وجدوها خراباً. أما في الجنوب، فاستمرّت المعارك بين جنوب خان يونس وغربها، فيما أعلن الجيش الإسرائيلي سحب آخر ألوية احتياطي (55) من خان يونس، واستبداله بقوّات أخرى. ومما يؤشّر أيضاً إلى انخفاض وتيرة القتال، ما أعلنته «الجبهة الداخلية» الإسرائيلية، أمس، من «تسهيلات» في «غلاف غزة»، تتيح عبرها عودة التعليم والتجمّعات في المستوطنات، باستثناء 10 مستوطنات وكيبوتسات لصيقة بالقطاع. كما أن جيش العدو يناقش خططاً لتقديم دعم مادّي لمن يعود من المستوطنين، فيما يقوم بتأمين عدد من الجنود لكل مستوطنة.

(الأخبار)

الحرب على فلسطينيّي الداخل: إسرائيل «تقرصن» جهاز التعليم

رام الله - **أحمد العبد**

بالتوازي مع استمرار الحرب على قطاع غزة، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسلسل التضييق على الفلسطينيين في الداخل المحتل، مستهدفةً، في آخر فصوله، جهاز التربية والتعليم العربي؛ إذ صادقت «لجنة التربية والتعليم» في «الكنيست» الإسرائيلي، أخيراً، بالقراءة التمهيدية، على مشروع قانون يهدف إلى فرض رقابة أكثر إحكاماً على المعلمين والمعلمات الفلسطينيين داخل «الخط الأخضر»، بذريعة مكافحة «الإرهاب». على أن الرقابة على هذا الجهاز ليست جديدة، بل عملت إسرائيل، منذ احتلالها فلسطين، على إحكام السيطرة عليه، من خلال تعيين ممثل لجهاز «الشاباك» في مكاتب وزارة التعليم للمشاركة في انتقاء معلّمين فلسطينيين منعزلين عن قضايا شعبهم، إلى جانب السيطرة الفعلية على مناخ المدارس. إلا أنه في عام 2005، قدّم «مركز عدالة» التماساً وتم التوقّف عن تعيين ممثل لـ«الشاباك»، لكن هذا الأخير ظلّ يقدّم توصياته بشأن العديد من القضايا المرتبطة بالتعليم، ومن بينها تعيينات المعلمين والمعلمات، بعد إخضاع هؤلاء لإجراءات الفحوصات الأمنية والمراقبة.

وطالبت وزارة القضاء الإسرائيلية، خلال مناقشات مسوّدة القانون الجديد، بتقليص الصلاحيات التي يمنحها القانون الجديد لجهاز «الشاباك»، والتي ستمكّنه في حال إقرار المشروع بعد القراءتين الثانية والثالثة، من إقصاء أيّ موظف وفصله إدارياً، من دون منحه الحق في الاعتراض على القرار الذي لا يستند إلى محكمة، في حال ثبُوت أنه يتماهى مع «الإرهاب»، أو يؤيد نضالاً مسلحاً لدولة عدوة للكيان أو تنظيم معادٍ له. كما يتيح المشروع الجديد إمكانية منع تحويل ميزانية إلى أيّ مؤسسة تعليمية أهلية، وفقاً لرأي وزير التربية والتعليم، إذا ثبت أن طاقم المدرسة يتماهى مع «منظمة إرهابية» أو «عمل إرهابي». وتبدو مدارس القدس العربية، والحال هذه، في عين العاصفة، من جراء التلويح بحرمانها من الميزانيات المالية المستحقة لها، ومحاولة فرض المناهج التعليمية الإسرائيلية عليها.

هكذا يتعامل القانون مع المعلمين وجهاز التعليم برمّته، وفق اعتبارات أمنية تضع هؤلاء في محلّ اتهام وتشكيك، ووسط رقابة دائمة، حتى يثبت عكس ذلك. ويتّسق هذا المشروع مع السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الداخل، والتي تراهم بمثابة «تهديد» للكيان، في أيّ مواجهة مستقبلية؛ ولذا، تمتاز العلاقة معهم، وخاصة خلال الحرب، بطابع الحكم العسكري، مؤسساتياً، والعداء والتحريض والعنصرية مجتمعياً، علماً أن مصطلح «الإرهاب» فضفاض وغير محدد، وقد يؤدي الوسم به إلى معاقبة كل من يعارض الحرب أو يبدي تضامناً مع الأطفال الشهداء، على سبيل المثال.

والجدير ذكره، هنا، أن مشروع القانون أعدّه عضو في حزب «الليكود»، في محاولة لا تُعَدّ الأولى لاستهداف جهاز التعليم، إذ سبق أن قدّم حزب «عوتسما يهوديت» مشروع قانون شبيهاً، قبل عام. وقد استفاد المشروع الجديد من سابقه واندمج معه، فيما جرى التوجّه إلى صياغته وطرحه في أعقاب إجراءات نفّذتها «وزارة المعارف» الإسرائيلية إثر عملية «طوفان الأقصى»، من بينها فصل كل معلمة أو معلم نشر تغريدات عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو عبّر عن أي موقف أو رأي يحمل «مديحاً أو تعاطفاً أو تشجيعاً» إزاء العملية، أو حتى معارضة الحرب على القطاع.

يستهدف القانون خلق جيل منسلخ عن هويته الفلسطينية، عبر تكريس الأسرلة (أ ف ب)

وفيما تنظر بعض الأطراف في أجهزة الاحتلال الأمنية إلى القانون الجديد على أنه محاولة من اليمين لإخضاع كل المؤسسات لاعتباراته السياسية وتعميق هيمنته عليها، يدرك فلسطينيو الداخل أن هذا القانون يندرج ضمن حرب الرواية والثقافة والتهويد التي تشنّ ضدهم، والهادفة إلى سلخهم عن عمقهم الفلسطيني وقضيتهم. كذلك، يستهدف القانون خلق جيل منسلخ عن هويته الفلسطينية، عبر تكريس الأسرلة، بعد فشل عقود من تلك المحاولات، وهي ما تجلّت في «هبّة النقب» وإسقاط مخطط «برافر» عام 2013، بالإضافة إلى «هبّة أكتوبر» عام 2000، و«هبّة الكرامة» عام 2021.

وكانت مؤسسات الاحتلال قد صعّدت من استهدافها لفلسطينيّي الداخل، تحت غطاء «أنظمة الطوارئ» المتّبعة في ظل الحرب، كما صادق «الكنيست» على قانون يحظر على الأفراد «استهلاك المحتوى والمضامين الداعمة للإرهاب»، وفرض عقوبة السجن الفعلي لمدة عام على من يدان بذلك، على أن يبقى القانون سارياً لعامين مع إمكانية تمديده. أيضاً، صادقت اللجنة الوزارية للتشريع على توسيع «قانون محاربة الإرهاب» ومنح صلاحيات لوزير «الأمن القومي» الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، بالإعلان عن مواطن بمثابة «ناشط إرهابي»، فيما جرت صياغة مذكّرة قانون تجيز سحب الإقامة والجنسية من مواطنين إسرائيليين بزعم «التحريض على الإرهاب ودعمه في وقت الحرب».

وفي هذا السياق، ذكر «المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية» في حيفا، في «ورقة موقف» أصدرها، أن «إسرائيل فعّلت أدوات تكميم الأفواه والإخراس والترهيب، تجاه فلسطينيّي 48، في ظلّ الحرب، بهدف منعهم من التعبير عن مواقف معارضة للحرب ورافضة للقتل والدمار ومساندة للفلسطينيين في قطاع غزة، وباتت تعتبر كل مقولة أو تصريح أو تغريدة في مواقع التواصل الاجتماعي تعبّر عن موقف مبدئي مُعارض للحرب، أو ضدّ قتل المدنيين، أو تتعاطف مع سكان غزة، على أنها موقف داعم لحركة «حماس»»، ما خوّلها تقديم العشرات منهم إلى المحاكمة. ومن جهته، أكّد «مركز عدالة» أن «معظم التحقيقات والشبهات تمحورت حول المخالَفة لقانون العقوبات، والمخالَفة لقانون «مكافحة الإرهاب»».

التهشيم المنهجي للبيوت: حتى لا تقوم للغزيين قائمة

بيروت حمود

بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي، في الأسابيع الأخيرة، بإحراق بيوت الفلسطينيين في قطاع غزة، إنفاذاً لتعليمات الضباط الميدانيين، ومن دون الحصول على «الإذن القضائي المطلوب». وطبقاً لما كشفته صحيفة «هآرتس»، أمس، فإن الجنود أحرقوا، في الشهر المنصرم، مئات المباني، بما يشمل جميع البيوت التي استولوا عليها لمدة، والتي أشعلوا النيران بكل ما تحويه من أثاث وممتلكات، إلى حدّ باتت معه غير صالحة للسكن. وفي تعليقه على تلك الظاهرة، ادعى الجيش أن المباني «تُدمّر بوسائل مُصادق عليها، وأنّ كلّ عملية تدمير جرت بطرق غير مُصادق عليها، وستخضع للفحص». كما تطرّق ضابط يقود إحدى القوى العسكرية العاملة في غزة، إلى الظاهرة نفسها في مقابلة مع صحيفة، أُجريت قبل أسبوعين، إذ قال إن «البيوت التي تُحرق هي بيوت جُمّعت حولها معلومات استخبارية». وردّاً على سؤال حول إحراق منزل معيّن في الموقع الذي جرت فيه المقابلة، أجاب الضابط: «ربما كان هناك معلومات عن صاحب المنزل، أو أنهم (الجنود) وجدوا شيئاً ما داخله. أنا لا أعرف بالضبط لماذا أحرقوه».

لكن ثلاثة ضباط يقودون عمليات قتالية في القطاع، أكدوا أن «إحراق البيوت تحوّل إلى أسلوب عمل شائع (في أوساط الجيش)». وفي إحدى الكتائب التي كانت تشارف مهمتها القتالية على النهاية، أمر أحد الضباط جنوده قبيل المغادرة: «أفرغوا أغراضكم من البيت، وجهّزوه للحرق». كذلك، قال أحد الضباط لـ«هآرتس»: «أيضاً البيوت التي كنّا فيها، نحرقها في اللحظة التي نتابع فيها طريقنا (نغادر)»، في حين تبيّن للصحيفة أن طريقة التهشيم تلك باتت ظاهرة واسعة. وكان نشر جنود إسرائيليين، أخيراً، على مواقع التواصل الاجتماعي، توثيقاً لبيوت جرى إحراق غالبيتها بدافع الانتقام، ليس إلا. وفي هذا الإطار، كتب أحد الجنود على «فايسبوك»: «في كل يوم، هناك قسم يخرج من منتعلين أحذيتنا. للبيت يوجد عنوان لا رقم. لا نرسم على الحائط، لا ننظّف أسناننا باستخدام زجاجات المياه المعدنية. لا نصنع ثقوباً في الجدران وحتى ثقوباً من أجل إدخال القُمع (استخدمه الجنود للتبوّل)... وأخيراً من المهم جداً، لا نحرق البيت في طريق خروجنا»، في إشارة إلى أن ما سبق هو ما كانوا يدأبون على فعله في غزة. والواقع أن الإضرار بالبيوت بصورة لا تُمكّن ساكنيها من العودة إلى العيش فيها مجدداً، بدأ، وفقاً لـ«هآرتس»، في وقتٍ مبكر جداً من الحرب، إذ عمل جيش الاحتلال على «تدمير بيوت ناشطي حماس، والمواطنين الفلسطينيين الذين شاركوا في الهجوم (طوفان الأقصى)». كما أحرق بيوتاً «اتّهم مالكيها بأنهم ناشطون في الحركة، وأخرى وجد في محيطها (وليس حتى داخلها) فتحات تؤدي إلى أنفاق». وحتى الشهر الماضي، فعّل الجيش قوى هندسية من أجل تفجير مبانٍ جديدة بواسطة الغام

> في عدد من الحالات دُمّرت البيوت بواسطة أدوات هندسية، من مثل جرافات «دي 9»

ومواد قابلة للتفجير. وفي عدد من الحالات دُمّرت البيوت بواسطة أدوات هندسية، من مثل جرافات «دي 9»، أو عبر الحرق فقط من أجل الانتقام، حتى من أشخاص ليسوا على علاقة إطلاقاً بالحرب، وهو ما يحظره القانون الدولي.

تحول إحراق البيوت إلى «أسلوب عمل شائع» في أوساط الجيش الإسرائيلي (أ ف ب)

إزاء ذلك، ادعت الصحيفة أنه، في الآونة الأخيرة، «توجهت الولايات المتحدة بطلب إلى إسرائيل حتى يتوقف الجيش عن تدمير المباني الجماهيرية العامة في القطاع، من مثل المدارس والمراكز الصحية والطبية»، مضيفةً أن هذا المطلب «قوبل (بالإيجاب) من الجيش والمستوى السياسي، وبات التدمير يجري فقط في الحالات التي يوجد فيها خطر حقيقي على حياة الجنود، وهو ما أدى إلى تسجيل انخفاض في حالات تدمير المباني أخيراً». لكن «الجيش أدرك هو الآخر أن تدمير البيوت بواسطة تفخيخها يتطلّب وقتاً ومواد، ويعرّض الجنود الذين يقومون بالمهمة للخطر»، في إشارة إلى مقتل 21 جندياً إسرائيلياً في تفجير المقاومة مبنيين في مخيم المغازي، كان جيش الاحتلال يشرف على تفخيخهما. وعلى أيّ حال، أكدت «هآرتس» أن الدمار الذي أحدثته إسرائيل في غزة، هو دمار غير مسبوق حتى بالمقارنة مع حروب دائرة في العالم كله، مشيرة إلى تحليل صور لأقمار اصطناعية، نشرته شبكة «BBC» البريطانية، أظهر أن ما بين 144 - 170 ألف مبنى تضرّرت في القطاع خلال الحرب. كما ذكّرت بتقرير نشرته صحيفة «واشنطن بوست»، الشهر الفائت، قال إن مناطق بأكملها دُمرت في بيت حانون وجباليا وضاحية الكرامة في مدينة غزة، وإن الجيش الإسرائيلي دمّر نحو 350 مدرسة و170 مسجداً وكنيسة.

وعلى خلفية ذلك، لفتت الصحيفة إلى أنه تجري مداولات في أوساط أكاديمية في العالم، حول إمكانية اتهام إسرائيل بارتكاب جريمة «Domicide»، والتي تعني معاقبة سكان منطقة بعينها جماعياً بتدمير مبانيهم بشكل لا تعود معه قابلة للسكن، وهو ما أثار «تخوّفاً» في إسرائيل «من أن هذه المداولات يمكن أن تدفع المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات ضدها». وبحسب «هآرتس»، فإنهم «في الجيش الإسرائيلي، يدركون أن عمليات إحراق المباني في القطاع من أجل هدمها، من شأنه أن يضع جهاز القضاء الإسرائيلي أمام مشكلة صعبة مقابل الولايات المتحدة، وكذلك مقابل محكمة العدل الدولية في لاهاي». إذ وكما كان الحال في القضية المرفوعة أمام «العدل الدولية»، والتي اقتبست فيها جنوب أفريقيا تصريحات وزراء وأعضاء «كنيست»، في هذه القضية أيضاً، يمكن العثور على صلة بشخصيات سياسية، من بينهم عضو «الكنيست» من حزب «الليكود»، نسيم فاتوري، الذي قال، لإذاعة «كول برماه»، إن «غزة يجب أن تُحرق»، مضيفاً أنه «من الأفضل حرق وهدم المباني بدلاً من تعريض الجنود للخطر... لا أعتقد أن هناك أبرياء في غزة».

طوفان الأقصى

أوسع اشتباك بحري أميركي - يمني: واشنطن تخشى امتلاك صنعاء دفاعاً جوياً

صنعاء ـ رشيد الحداد

تصاعدت المواجهات بين قوات صنعاء والقوات الأميركية في البحر الأحمر، ووُصفت الجولة الأخيرة منها بأنها الأعنف، بعدما استمرت منذ مساء أول من أمس، وحتى فجر أمس. وبينما ادّعت القيادة المركزية الأميركية أنها اعترضت عشر طائرات مُسيّرة وعدداً من الصواريخ البالستية، أفاد أكثر من مصدر يمني، «الأخبار»، بأن القوات البحرية الأميركية دفعت بعدد من الطائرات الحربية والتجسّسية إلى أجواء المياه الإقليمية اليمنية في البحر الأحمر، واستهدفت منطقة الجبانة الواقعة بالقرب من مطار الحديدة بست غارات جوية، قبل أن تتلقّى أسرع ردّ يمني، طاول عدداً من القطع الحربية الأميركية والبريطانية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

وبالفعل، أعلنت القيادة المركزية الأميركية، في بيان لاحق، عن اشتباك بحري استمر لساعات في البحر الأحمر استخدمت فيه القوات اليمنية الصواريخ البالستية والطائرات المُسيّرة والزوارق المُسيّرة الانتحارية. كما أعلنت عن وقوع 3 أحداث في البحر الأحمر وخليج عدن. وأشار مراقبون في صنعاء إلى أن ما جاء في الرواية الأميركية يؤكد أن الاشتباك العسكري الذي امتد من البحر الأحمر إلى مضيق باب المندب وخليج عدن، كان الأوسع نطاقاً منذ بدء التصعيد العسكري الأميركي والبريطاني ضد اليمن، مطلع الشهر الماضي.

من جهتها، نقلت قناة «سي إن إن» الأميركية عن مسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية قولهم إن إحدى البوارج الأميركية في البحر الأحمر اضطرّت إلى استخدام أنظمة الدفاع الجوي القريبة، عقب اقتراب صواريخ بالستية وطائرات مُسيّرة منها إلى درجة وُصفت بـ«الخطيرة». كما نقلت وسائل إعلام أميركية عن مسؤولين في البنتاغون، إعرابهم عن مخاوفهم من امتلاك صنعاء دفاعات جوية متطوّرة، مشيرة إلى أن صاروخاً مضاداً للطائرات هدّد طائرات أميركية خلال طلعاتها في أجواء اليمن.

وكان المتحدث باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، أكّد في بيان ليل أول من أمس، تمكّن القوات البحرية اليمنية من تنفيذ عملية نوعية استهدفت سفينة تجارية أميركية تدعى «kol» كانت متّجهة إلى موانئ فلسطين المحتلة، بعد من الصواريخ البحرية المناسبة في خليج عدن. والسفينة، وفق ما ذكرت مصادر ملاحية لـ«الأخبار»، كانت ترفع علم ليبيريا، وهي تتبع لشركة «جي بي مورغان» وشركائها الأميركيين المرتبطين بإسرائيل. ووفقاً لهيئة العمليات البحرية البريطانية، فإن الأخيرة تلقّت معلومات حول انفجار في الجانب الأيمن لسفينة أميركية قبالة باب المَندب، إلا أن مصادر

> الصين وروسيا تعملان على منع تفجير الوضع في اليمن، على أساس وقف الحرب على غزة

محلية أفادت «الأخبار» بأن السفينة استُهدفت قبالة سواحل خور عميرة الواقعة قرب المضيق الدولي أثناء مرورها برفقة ناقلة عسكرية أميركية. وأمس، وقع انفجار جديد قرب سفينة لم تُكشف هويّتها قبالة السواحل الغربية اليمنية، وفق ما ذكرت الوكالة البريطانية للأمن البحري «أمبري». من ناحية ثانية، علمت «الأخبار»، من مصدر دبلوماسي يمني، أن الصين وروسيا تعملان على منع تفجير الوضع في اليمن، على أساس وقف الحرب على غزة، وإدانة التصعيد الأميركي - البريطاني الأخير ضد اليمن، باعتباره خرقاً للقانون الدولي وانتهاكاً للسيادة اليمنية.

وكان وفد دبلوماسي من حكومة عدن قد زار بكين ضمن جولة على عدد من الدول، حيث أبلغه وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، رفض بلاده كلّ أشكال التصعيد العسكري في البحر الأحمر، ودعوتها إلى وقف الحرب والحصار على غزة كشرط لإنهاء التوتر في تلك المنطقة. كما تناول قائد حركة «أنصار الله»، السيد عبد الملك الحوثي، هذه المسألة في خطاب له أمس، قائلاً إن محاولة واشنطن طلب المساعدة من بكين من أجل وقف استهداف السفن المرتبطة بإسرائيل، تظهر أن أميركا وبريطانيا فشلتا في مهمّتهما. ولفت الحوثي إلى أن الأميركي والبريطاني لا يستطيعان حماية سفنهما الحربية والتجارية التي أصبحت أهدافاً مشروعة للقوات اليمنية.

من ناحيته، اصطدم وزير الخارجية البريطاني، ديفيد كاميرون، خلال زيارته لمسقط، أول من أمس، بتجديد سلطنة عُمان الشروط اليمنية بشأن التهدئة في البحر الأحمر. وأفادت وزارة خارجيتها، في بيان، بأن كاميرون جهود خفض التصعيد، وتركّز البحث حول هدنة إنسانية دائمة في غزة، ودخول المساعدات وإطلاق الأسرى، والتحرك الفاعل لإعلان «حلّ الدولتين». وكان الوزير البريطاني قد استهلّ جولته بلقاء «المجلس الرئاسي»، في الرياض، حيث سمع من رئيسه، رشاد العليمي، مطالبته بدعم قواته لحماية الملاحة التي تضرّرت على حدّ قوله جراء الهجمات التي تشنّها «أنصار الله» على الملاحة الإسرائيلية، مقابل تمكين أميركا وبريطانيا من الوجود العسكري في أهمّ الجزر البحرية المطلة على البحر الأحمر، وهو ما أثار سخط الأوساط السياسية والشعبية اليمنية التي اعتبرت أن مسؤولية ما يقوم به العليمي تقع على الجانب السعودي، على رغم تظاهر الرياض بالحرص على عدم تصاعد الصراع في البحر الأحمر. وفي هذا السياق، قالت مصادر سياسية مطّلعة في صنعاء، لـ«الأخبار»، إن الحرص السعودي لا علاقة له بالموقف السياسي ممّا يحدث في قطاع غزة، بل يأتي لحسابات اقتصادية، أبرزها استمرار مرور إمدادات النفط الخام السعودي من البحر الأحمر.

وكان العليمي قد قدّم عرضاً لكاميرون، بمشاركة قواته في السيطرة على كلّ المناطق الساحلية المحاذية للبحر الأحمر، وما أطلق عليها «مدن الموانئ» غرب اليمن، والتي قال إنها تحوّلت إلى منصة لتهديد الأمن الملاحي والسلم الدولي. ووفقاً لوكالة «سبأ» - فرع عدن -، قوبل العرض باستحسان كاميرون الذي وعد باستخدام عدد من الأوراق الضاغطة على صنعاء، ملمّحاً إلى القطع الكلّي للمساعدات الإنسانية عن الأخيرة. وردّاً على ذلك، قال نائب وزير خارجية حكومة الإنقاذ، حسين العزي، في منشور على «إكس»، إن «التلويح البريطاني باستعمال المساعدات الإنسانية كسلاح ضد الشعب اليمني، سقوط مخزٍ ولن يثني شعبنا عن مواصلة انحيازه الإنساني العادل إلى المدنيين في غزة».

كاميرون يلمح إلى القطع الكلي للمساعدات الإنسانية عن صنعاء (أ ف ب)

عاصفة غضب ضدّ لندن: كفى عقاباً للفلسطينيّين

لندن ـ سعيد محمد

دان دانيال كيبيدي، الأمين العام لـ«الاتّحاد الوطني للتعليم» - وهي أكبر نقابة للمعلّمين في بريطانيا -، تعليق حكومة بلاده تمويل «وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيّين» (أونروا)، معتبراً أن ذلك يجعلها متواطئة في جريمة الإبادة التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة. وقال كيبيدي، أمام اجتماع لتنظيم «ووقفوا الحرب»، إن «إسرائيل وداعميها الغربيّين يخاطرون بانـدلاع حرب نووية في الشرق الأوسط»، محذّراً من أن «هذه أوقات خطيرة جداً. فإلى جانب جهماتها على الفلسطينيّين في غزة والضفة الغربية، تهاجم إسرائيل لبنان أيضاً، وشهدنا هجمات على سوريا والعراق وإيران. لا يمكننا تحمُّل حرب شاملة في الشرق الأوسط تشارك فيها قوى نووية مسلّحة: إن المخاطر كبيرة جداً». ومن جهتهم، انتقد متحدّثون آخرون ما وصفوه بالتوقيت المشبوه لقرار واشنطن ولندن وغيرهما، تعليق تمويلهم لـ«الأونروا»، ورأوا أنّ هذا القرار جاء ردّاً على الحكم المؤقت لـ«محكمة العدل الدولية» الداعي إلى اتّخاذ إسرائيل إجراءات توقف الإبادة الجماعية في غزة. وكتب أحدهم في مقال لصحيفة بسارية: «لقد ردّوا على حكم المحكمة ليس بفرض عقوبات على إسرائيل، بل على فلسطين وعلى الأمم المتحدة نفسها. إن نوبة غضبهم ستعني معاناة حقيقية للفلسطينيين، وستمزّق آخر ما تبقى من السلطة الأخلاقية لدول حلف شمال الأطلسي على المسرح العالمي، وستراكم من الغضب لدى شعوب الجنوب».

وكانت لندن قد تبعت واشنطن في قرارها قطع التمويل عن «الأونروا»، في أعقاب مزاعم إسرائيلية بأن عدداً من العاملين في الوكالة شاركوا في هجوم السابع من أكتوبر. وردّاً على القرار الآنف، استغلّ النائبان في المعارضة، جيريمي كوربن، وكلوديا ويب، جلسة عادية لمجلس العموم البريطاني عُقدت الإثنين الماضي، للطعن في خطوة الحكومة، والتي دافعت عنها الأخيرة بحرارة على لسان وزير الأعمال، كيمي بادينوش. وقال كوربن، النائب المستقلّ والزعيم السابق لـ«حزب العمل» البريطاني، إن «القرار بسحب التمويل من قِبَل بريطانيا والولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى، والذي أُخذ بناءً على مزاعم تورّط 12 شخصاً من العاملين في الوكالة، لهو أمر مثير للاشمئزاز»، علماً أن «الأونروا» تشغّل حوالى 13 ألفاً في غزة، غالبيتهم الساحقة من الفلسطينيين، ومنهم معلّمون في المدارس التي تديرها، وأطباء وطواقم طبية وعمال إغاثة. ولعبت الوكالة، التي أكدت أنها أقالت عدداً من موظّفيها منذ ظهور مزاعم

> بدا كاميرون، هذا الأسبوع، رابع جولة له في الشرق الأوسط منذ تعيينه وزيراً للخارجية قبل شهرين

إسرائيلية عن تورّطهم في «طوفان الأقصى»، دوراً أساسياً في تقديم المساعدات لسكان القطاع في ظلّ الكارثة الإنسانية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي المستمرّ. أيضاً، دافع كوربن عن «الأونروا»، بقوله: «أعرف تفاني فرقهم وموظّفيهم: لقد أطعموا وعلّموا اللاجئين الفلسطينيين لما يقرب من أربعة عقود. لذلك، علينا أن نطالب الحكومة البريطانية باستئناف تمويلها، ولكنّنا أيضاً نطالب الحكومات في جميع أنحاء العالم بالارتقاء إلى مستوى المسؤولية في هذه اللحظة، وتوفير الموارد التي تحتاجها الوكالة بشدّة من أجل مساعدة الناس على الخروج من هذه الأزمة». ومن جهتها، قالت النائبة ويب إن «ذبح إسرائيل العشوائي للمدنيين والتدمير الكامل للبنية التحتية المدنية والترحيل القسري لـ1,9 مليون شخص إلى جنوب غزة يرقى إلى جريمة تطهير عرقي».

على أن الحكومة البريطانية حاولت تجاوُز النقد الشديد الذي تتعرّض له عبر الالتحاق بالموجة التي تقودها الولايات المتحدة، وتطرح مشروع ما يسمّى «حلّ الدولتين» كأساس للتوصّل إلى تسوية سلمية دائمة في الشرق الأوسط. ونقلت صحف لندن عن وزير الخارجية البريطاني، ديفيد كاميرون، قوله إن حكومة جلالة الملك «ستنظر في مبدأ الاعتراف بدولة فلسطينية كجزء من جهود متضافرة للتوصّل إلى تسوية سلمية نهائية»، مشيراً إلى اعتقاده بضرورة وجود «أفق سياسي» للفلسطينيين «حتى يتمكّنوا من تحقيق تقدّم لا رجعة فيه نحو حلّ الدولتين». الذي لا تزال الحكومة الإسرائيلية ترفضه بشدّة. وطرح كاميرون منهجيّة يراها ممكنة لدفع الأمور إلى الأمام، تتضمّن البدء بالتشاور بين حلفاء إسرائيل لـ«تحديد الشكل الذي ستبدو عليه الدولة الفلسطينية العتيدة: ما الذي ستتألّف منه، وكيف ستعمل»، قائلاً: «عندما يحدث ذلك، سننظر مع بقيّة الحلفاء في مسألة الاعتراف بدولة فلسطينية، بما في ذلك عبر الأمم المتحدة». وبدا رئيس الوزراء البريطاني كمَن يبيع الهواء، إذ إن رئيسه، ريشي سوناك، قال، الأسبوع الماضي، لدى مناقشة فكرة الاعتراف بدولة فلسطينية ضمن مشروع لـ«حلّ الدولتين» في مجلس العموم، إن «المملكة المتحدة ستدرس مثل هذه الخطوة فقط عندما يحين الوقت»، من دون التطوّع بتقديم أيّ تفسير محدّد للوقت الذي يتحدّث عنه. يُذكر أن كاميرون بدأ، أول من أمس، جولته الرابعة في المنطقة منذ تعيينه وزيراً للخارجية في تشرين الثاني الماضي، من سلطنة عُمان، قبل أن يتوجّه أمس إلى لبنان، علماً أن الأزمة في البحر الأحمر ستشكّل محوراً رئيسياً في أجندة رحلته.

مقالة

حتى ينفد الحزن...

دعاء سويدان

«إن صلاتي ليست ندبة شحاذ. ولا اعترافات عاشق. ولا حسابات متواضعة لتاجر مقايضة صغير. وهبتك فاعطني. إن صلاتي هي تقرير من جندي إلى قائده: هذا ما فعلته اليوم... هكذا حاربت لكي انقذ قطاعي الخاص طوال المعركة. هذه هي المعوقات التي واجهتها... وهكذا افكر استعداد المعركة الغد»

نيكوس كازانتزاكيس، منقذو الالهة

تحاول، كغيرك ممّن كُتب عليهم العيش في منطقة تظلّ على قَرْها أدفأ علينا من بلاد «تموت من البرد حيتانها»، أن تتجنّب هَمّ التفكير، أن تلقي بنفسك في دائرة العطالة، أن تشغلها بكلّ ما لا يتطلّب جهداً ومخاطرة، أن تنأى بها عن «شرَك» الأفكار والتأمّل والحلم، أن تأخذ استراحة من «الجنون»، أن تنام في عسل «الاستقرار» الذي بشّرنا به «طول سلامة» من مخاطر «التغيير» وطلبه وتجشّم العناء للوصول إليه. لكن، في لحظة واحدة، وعلى حين غِرّة، تستفيق إلى أن «الغول» لا يزال رابضاً على بابك، وأن ثمّة داخل بيتك من لم يَذهل عن ذلك، ولم تبهته المأساة، ولم يعطّله الالتهاء المفرط بأحوال السلطة، ولم تشوّشه الدعوات الخرقاء إلى نبذ الحرب وإعلاء كلمة السياسة والتسليم به «نهائيّة الغول» في ديارنا، والالتفات إلى هموم التنوير والحداثة... تلك الحداثة نفسها التي تأخذ على عاتقها اليوم توزيعنا، بوصفنا شعوباً «بدائية ودنيئة»، على «حدائق حيوان أنثروبولوجية»، تُجرَّب فيها شتى صنوف المحاولات الرامية إلى إخراجنا، نحن «البرابرة»، من دائرة «عدم النضج» التي نقبع فيها.

ذلك ما فعلته بنا عملية «طوفان الأقصى»، حينما جاءت لتُنبّه العدو إلى أن غزة لم تبدّل جلدها، ولم يؤكل عقلها، ولم تؤخذ، خلافاً لما راج في السنوات الأخيرة عن إرهاصات تحوّلها إلى «رام الله» ثانية في خاصرة فلسطين، بطروحات إدغام نفسها في «المزاج الدولي»، وتقديم نموذج يتماهى والمعايير التي يضعها «مجتمع دولي» يرى أن من «حقّه الإنساني»، لا أن يدير هذه «الغابة» المجاورة لـ«الفيلا» الصهيونية فحسب، بل وأن يملكها أيضاً بوصف «الحيوانات البشرية» المنتشرة فيها غير «إنسانية» بالقدر الذي «نحن» عليه. لقد أثبتت غزة، بضربة واحدة، لا للعدو - والحقّ يُقال - فقط، وإنّما أيضاً للصديق والمحبّ، أنها ترفض التحوّل إلى «نظام» ميطان همّه المكاسب، وشُغله الامتيازات، وأقصى طموحه الخروج إلى العالم بثياب «البارّ والمرضيّ عنه». والساعي إلى الحصول على ثمن بخس من استقرار وازدهار مشروطَين، بالضرورة والحتمية، بتسكيت القضية وتمويتها. لقد أثبتت، أيضاً، أن «وحدة الساحات» الفلسطينية ليست مظهراً مخادعاً، ولا حيلة بصرية، ولا سلاحاً لفظياً يُخفي في ما وراءه عدم توازن متزايداً وعجزاً عميقاً - كما تراءى للكثيرين منا جولةً بعد أخرى عقب معركة «سيف القدس» -، بل هي قاعدة عمل تربط بـ«الإكراه» مصير القطاع بمصير الضفة والقدس والداخل، وترتضي بموجبها غزة بأن تناوش وتضغط وتناور، وحتى أن تعود إلى الحرب قبل أن تكون قد التقطت أنفاسها من سابقتها، لا من أجل أن تشكّل احتياطيّاً للمعركة فحسب، إنّما أيضاً أن تكون هي عنوانها وقائدتها ومُوجّهة مسارها وحاسمة نهاياتها.

في المقابل، يقف الإسرائيليون، اليوم، مجدّداً، حائرين أمام هذه البقعة التي لطالما أملوا «كيّ وعيها»، قبل أن تبرهن لهم، مرّة بعد مرّة، أن وعيها المضني ذاك، إنّما هو ممّا يستعصي على ماكينة «الكيّ»، وأن رأسها أبيس وقربتها أشدّ ممّا خمّنه قادة إسرائيل لدى ارتئائهم حشْر تلك الكتلة السكانية في ما يشبه «معسكر تجميع» استلهموا فكرته من الإرث الاستعماري الأوروبي. هكذا، ظلّت غزة، منذ ما بعد النكبة، معضلة شديدة التعقيد بالنسبة إلى دولة الاحتلال، لم يفلح في حلحلتها حتى نزوع المكر لدى أرييل شارون، الذي أراد من خلال «خطّة الفصل» التي نُفّذت عام 2005، التخلّص من عبء السيطرة المباشرة على القطاع، وفي الوقت نفسه التوطئة لعملية «فكّ ارتباط» بين هذا الأخير وبين الضفة الغربية، تحت إغواء تحويل مناطق الغزيين إلى ما يشبه «هونغ كونغ» أو «هانوي» أو «سنغافورة»، وكأن تلك النماذج إنّما هي أشياء محايثة تتحدث للناس بعيداً من أيّ سيرورات تاريخية.

على أن شارون لم يلجأ إلى هذه الحيلة إلّا بعدما «تعلّم من التجربة أن المرء لا ينتصر بالسيف وحده»، كما قال إبّان مناقشة «خطّة الفصل» أمام «الكنيست» عام 2004. وهو درسٌ لا يبدو أنه حفر عميقاً في الوعي القيادي السائد في إسرائيل؛ إذ لا تزال الأخيرة تتصرّف على أساس أن أرجحيّتها العسكرية والتكنولوجية تتيح لها أن تجمع بأهدافها وطموحاتها إلى سقوف لا واقعية يغدو معها «فائض القوة» غير ذي فاعلية البتّة. صحيح أن قادة الحرب لا يفتأون يصدّعون رؤوسنا، يومياً، بالحديث عن مخطّطات سحق المقاومة، وتهجير أهلها كرهاً أو طوعاً، ومحو ذِكر غزة وإقفال أمدها، إلّا أن ما يجري على الأرض، منذ السابع

> تكاد ثيمة «الحمد لله» هي ما يوحّد سرديات الغزيين، إلى حدّ بات يمكن معه الحديث عن «لاهوت الصمود» الغزي

من أكتوبر، إنّما يمثّل مصداقاً حيّاً وبالغ الدلالة على «تراكم كبير للضعف»، ناجم عن «تراكم كبير (هو الآخر) للقوة»، بات «يحكم الأحداث في ما يشبه انقلاباً للتاريخ» (إن صحّت استعارة توصيف برتراند بادي للتحوّلات الحاصلة على مستوى العالم).

والواقع أن هذا الانقلاب لا يقتصر على قطاع مُنح قاطنوه على مرّ سنوات طويلة سعراتهم الحرارية اليوميّة بالقطّارة في ما سمّاه دوف ويسغلاس (أحد أبرز مستشاري إيهود أولمرت) «الحمية الغذائية»، وأتبعت جحفّهم على رؤوس الأشهاد استراتيجية «إبقاء الرأس فوق سطح الماء»، بل هو يتجلّى، بأوضح صوره وأجلّها أيضاً، لدى شريك غزة الأوّل في ملحمتها، اليمن، الذي ظلّ يُنظر إلى قدراته حتى الأمس القريب على أنها ظواهر صوتية، قبل أن تأتي «طوفان الأقصى» وتثبت أن في هذه البلاد «نعم ذخر الذاخرينا» لأيام الشدّة والكرب، وأن من يسمّون «الحوثيين» ازدراءً لهم، والذي

(أ ف ب)

ملأوا البرّ حتى ضاق عنهم، لا يتردّدون في مل، البحر أيضاً عندما تقع الواقعة؛ فـ«الحرب حرب وإحنا لها وأغمار كرب مهما تكون أهوالها»، كما يقول أبو الزوامل اليمنية، عيسى الليث. صحيحٌ أنه ليس لدى اليمنيين ما يخسرونه بعد حرب استمرّت ما ينوف على ثمانية أعوام عليهم، و«أتت على الأخضر واليابس» لديهم، إلّا أن الصحيح أيضاً أن فعلهم الأخير لم ينبثق من مجرّد «فزعة» عاطفية - على أهمية ما يختزنونه من عواطف إزّاية تجاه القضية الفلسطينية -، بل هو نتاج عمل متراكم أُسّس بنيانه على اعتقاد راسخ بأن فلسطين واليمن وسائر الأقطار المهمّشة والمستغَلّة والمهيمَن عليها، إنّما هي كـ«الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد».

تداعٍ يبدو، في الحالة اليمنية، أقرب إلى دراما حماسية ممزّوجة بملهاة سياسية، حتى لتحتار، لدى مشاهدتك إيّاه، في قدرة هذه الجماعة على الاستهزاء بـ«مركز التاريخ»، وإقلاق راحة «الإمبراطورية» بأدوات ظنّت هذه الأخيرة أنها طيّ يمينها على طول الخطّ. وعلى رغم أن جانباً من هذا الشعور يخالجك إزاء غزة أيضاً، إلّا أنه هنا يأتي ممزوجاً بطعم الدهشة من القدرة على تحمّل «تلك الأطلال الرهيبة، والأنقاض والخِرَق والرماد الحزين، وهؤلاء النسوة والأطفال المتراكمة جثثهم». لكن خلافاً لفولتير الذي تساءل مفجوعاً، في قصيدته الشهيرة عقب كارثة لشبونة عام 1755: «من قال للحزانى من سكان هذه الشواطئ المقفرة: لقد سقطتم ومتم بسلام، لقد دُمرت بيوتكم من أجل خير العالم؟!»، تكاد ثيمة «الحمد لله» هي ما يوحّد سرديات الغزيين، إلى حدّ بات يمكن معه الحديث عن «لاهوت الصمود» الغزي، والذي يستقي من النصوص الدينية ما يعين أصحابه على مواجهة النوازل بالصبر، وليس أيّ صبر، بل ذلك الذي تكون مادّته أمرّ في فم الإنسان من طعم القيمة إياها، على أمل أن يأتي أخيراً العام الذي فيه «يُغاث الناس» وفيه «يَعصرون».

ليس المقصود من ذلك، على أيّ حال، أسطرة أهل غزة، وإن كان ما يعيشه هؤلاء يحقّ له أن يستحيل أسطورة، ولكن ما العمل إذا كان القطاع يعلّمنا يومياً كيف يغدو الإنسان «سكراناً من دون خمر، وشبعاناً من دون طعام... ملكاً في عباءة متواضعة، كنزاً من ركام، بحراً بلا سواحل، يحوز مئات الأقمار ومئات السماوات ومئات الشموس» - كما يُنقل عن مولانا جلال الدين الرومي -، في عالم مستذئب لا يرحم ولا يترك منزلاً لرحمة السماء؟ على أن غزة تحتاج استراحة بالفعل، يتاح فيها لأبنائها لملمة شتاتهم، ورفع خرابهم، واستعادة حياتهم، والوصول إلى نقطة التوازن التي يمكن من بعدها التفكير في ما سيأتي والإعداد له. وهي استراحة يُجدر أن تترافق مع مراجعة شاملة، لا من أجل الوصول إلى «النضوج السياسي» وفق ما يطالب به دُعاة التطبيع، اليوم، من يسمّونهم «قادة الميليشيات»، بل بغرض المراكمة على الإنجازات ومعالجة أوجه القصور، سواء لدى حركة «حماس» نفسها، أو على مستوى «محور المقاومة» - ككلّ -، الذي، على رغم ما يرميه به مَن أصابهم «الربيع العربي» بمرض انعدام مسألة النفس واضمحلال الحياء وامّحاء الحصافة، وعلى الرغم أيضاً ممّا بان فيه في خلال الجولة الأخيرة من اختلالات ومفارقات، أثبت أنه الوحيد الذي يعوّل عليه في معركة التخلّص من «المستعمرة الاستيطانية» القائمة في فلسطين.

أمّا أولئك الذين لا يزالون يتعمّدون تكثير التناقضات، بل والإلحاح على كلّ منها - مهما تهافت منطقه - بوصفه هو «التناقض الرئيس» حصراً، والمبسطرة التي يمكن بها - لا بسواها - قياس الحق ومعرفة أهله، فإنما ديدنهم «التغاضي عن أفعال النفس والموسوعية حول ما يفعله الغير»، ونتاجُهم «الأشباح الغبية» كما سمّاها ريجيس دوبريه، والأشباح تلك، والتي لا ينتج إلّا أيضاً من لا يعلمون ولا يعلمون أنهم لا يعلمون، فتُوقعهم جهالاتهم في دائرة الاعتباط والبلاهة، وتتحوّل السياسة معهم إلى نوع من العدم، ستظلّ تطلّ برأسها عند كلّ مفصل، تماماً كما ستظلّ محاربتها جزءاً من مهمّة «سيزيفية» كُتب على «مجانين» هذه الأمّة أن يخوضوها حتى يتغيّر «قلب القلب»... حتى ينفد الحزن.

طوفان الأقصى

تحذيرات إيرانية من «فخ» إسرائيلي

طهران لواشنطن: لا مناص من وقف الحرب

طهران ـ **محمد خواجوئي**

على الرغم من أن إيران والولايات المتحدة تجنّبتا، إلى الآن، الدخول في مواجهة مباشرة وواسعة، غير أن إطالة أمد الحرب في غزة وتعاظم تداعياتها على بلدان المنطقة، دفعا بالبلدَين في اتّجاه المزيد من التصعيد. وارتفع منسوب التوتر بينهما، خصوصاً، في أعقاب الهجوم الذي استهدف، يوم الأحد الماضي، قاعدة "البرج 22" الأميركية في الأردن، وأودى بحياة ثلاثة جنود أميركيين، وأدى إلى إصابة عشرات غيرهم، ما أثار في الأوساط السياسية والإعلامية الإيرانية تكهنات مختلفة حول مآل هذا التصعيد، خصوصاً أن الولايات المتحدة ستحاول حتماً تعزيز صورة ردعها بوجه إيران والمجموعات المتحالفة معها في المنطقة، إذ أعلن الرئيس الأميركي، جو بايدن، أخيراً، أنه اتّخذ قراره في شأن كيفية الردّ على مقتل العسكريين الأميركيين، لكنه أكّد في الوقت ذاته أن إدارته لا تريد "حرباً شاملة". وحمّل بايدن الذي يتعرّض لضغوط شديدة ليبادر إلى اتّخاذ إجراء فوري وحاسم ضدّ طهران، الجمهورية الإسلامية المسؤولية بسبب توفيرها السلاح للمقاتلين في ضربة الأردن.

في المقابل، نفت السلطات الإيرانية أيّ علاقة لها بالهجوم الذي نُفّذ بواسطة مُسيّرة قالت الإدارة الأميركية إنها إيرانية الصنع من طراز "شاهد"، أو أي دور لها في قرارات المجموعات الشبه العسكرية التي تدعمها، ولكنها أكدت أنها ستردّ بحزم على أيّ تهديد يستهدفها. وفي هذا الجانب، أعلن وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، أول من أمس، أن ردّ بلاده سيكون في ظروف التهديد "حاسماً وفورياً"، لكنه دعا أميركا إلى "الكفّ عن لغة التهديد والإسقاط وأن تركّز على المقاربة السياسية". وفي الموازاة،

> **تخضع إدارة بايدن لضغوط متنقديها في معسكر الجمهوريين، لتتّخذ إجراءً قاسياً ضدّ إيران**

قال قائد "الحرس الثوري" الإيراني، حسين سلامي: "إننا نسمع في هذه الأيام شيئاً من التهديد على لسان المسؤولين الأميركيين، نقول لهم لقد اختبرتمونا، وإن القاسم المشترك بيننا هو أنّ أحدنا يعرف الآخر، ولا نترك أيّ تهديد يمرّ من دون جواب". وتابع: "لا نريد الحرب، لكنّنا لا نخشاها". وقبل هذه التصريحات، نفى مندوب إيران لدى الأمم المتحدة، أمير سعيد إيرواني، الأنباء التي تحدّثت عن إرسال البيت الأبيض رسائل عديدة إلى طهران عن طريق وسطاء، قائلاً إن "السياسة المبدئية للجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على أنه إذا هاجم أيّ طرف الأراضي الإيرانية أو مصالحها ورعاياها خارج الحدود الإيرانية، فإنه سيُواجَه برد حازم وقوي".

وفي السياق ذاته، أفادت وكالة "رويترز" للأنباء، أمس، نقلاً عن "مصادر مطّلعة"، بأن "الحرس الثوري الإيراني قلّص انتشار كبار ضباطه في سوريا بسبب موجة من الضربات الإسرائيلية"، مضيفة أنه "بينما يطالب غلاة المحافظين في طهران بالثأر، فإن قرار إيران سحب كبار الضباط مدفوع جزئياً بحرصها على ألا تنجرّ إلى صراع يحتدم في أنحاء الشرق الأوسط". ووفق مراقبين في إيران، فإن استمرار الحرب في غزة، أدّى إلى بدء خروج الأمور عن السيطرة، ودفع بطهران وواشنطن إلى رفع مستوى المواجهة. وفي هذا الإطار، رجّحت صحيفة "إيران" الحكومية أن ترتفع حدّة التصعيد في المقبل من الأيام، معتبرةً ذلك "فخّاً" إسرائيلياً. ورأت الصحيفة أن "الإدارة الأميركية، وللتهرّب من المأزق الذي أحدثته في الشرق الأوسط والإستجابة لدعاة الحرب وحلفائها الصهاينة، لا ترى بداً من أن تضع

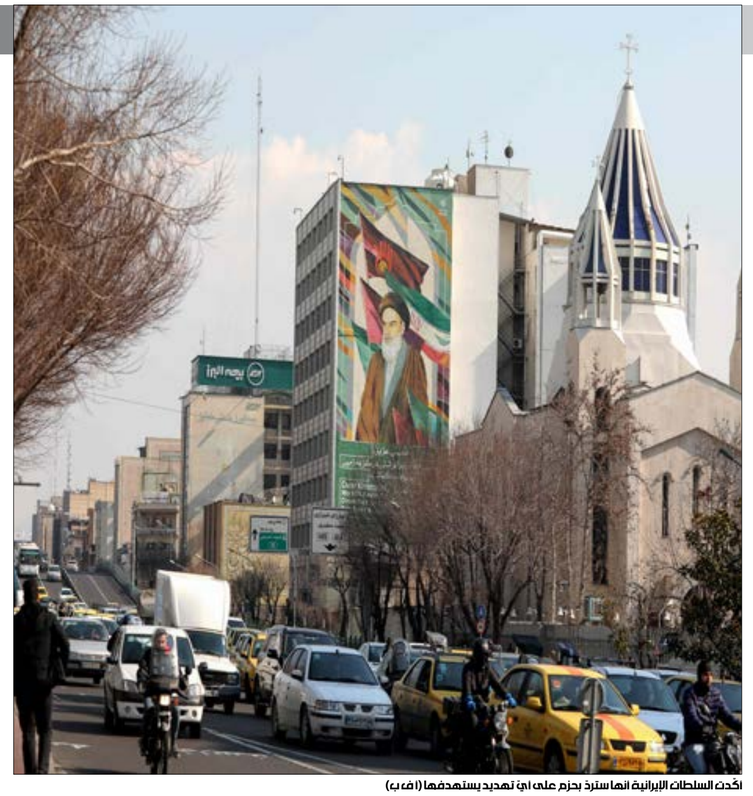
أكدت السلطات الإيرانية أنها سترد بحزم على أي تهديد يستهدفها (أ ف ب)

الجمهورية الإسلامية في البؤرة للتملّص من الضغط، وأن تتّخذ أيّ إجراء وإنْ كان محدوداً ضدّها؛ وهذا هو الفخّ الذي حذّرت الجمهورية الإسلامية، السلطات الأميركية منه مراراً في أعقاب اندلاع الحرب في غزة، وقالت إنها لن تقع في فخّ سيناريو تحويل حرب إسرائيل - حماس إلى حرب إيران - أميركا". وأضافت أن "من أجل حماية المصالح التي تحقّقت، خلال السنوات الأخيرة، على أرضية اتباع سياسة إقليمية بنّاءة وسلمية مع الدول العربية، من مغامرات المحور الأميركي - الإسرائيلي، فإن إيران جاهزة لاستخدام مركّبات قوّتها في الميدان. وعليه، يبدو أنه بمنأى عن أيّ إجراء يتّخذه الساسة الأميركيون للتفلّت من ضغوط دعاة الحرب المناهضين لإيران، فإنه من الضروري الانتباه إلى أنه ومن أجل أن ينقذوا أنفسهم بصورة نهائية، فلا خيار أمامهم سوى إطفاء محرّك القتل والعدوان الإسرائيليَّيْن على أرض غزة".

وتواجه إدارة بايدن ضغوط منتقديها في معسكر الجمهوريين، لتتّخذ إجراءً قاسياً ضدّ إيران، بيد أن العديد من المراقبين يشكّكون في أن هذا الإجراء سيكون على شكل هجوم مباشر ضدّ إيران، كما يحبّذه بعض الجمهوريين. ونشرت صحيفة "هم ميهن" مقالاً لأكبر مختاري، المختصّ في الشأن الدولي، بعنوان "هل تهاجم أميركا، إيران؟"، قال فيه: "ليست إدارة بايدن فحسب، بل حتى إن كانت إدارة ترامب في السلطة، لكانت ابتعدت عن إشعال فتيل حرب إقليمية كبرى، لأن الحرب الإقليمية الكبرى ستكلّف أميركا وحلفاءها أثماناً باهظة، بحيث لا يمكن التكهّن في أبعادها الدقيقة. والمسألة الأخرى هي أن الهجوم المباشر على إيران، يمكن أن يشعل نار حرب، بدايتها مع أميركا، غير أن نهايتها تتوقّف على مركّبات عديدة. مركّبات يقوم ترامب وفريقه منذ الآن بتحديد مكامن ضعفها وقوتها، لكي يستخدموها ضد بايدن في الانتخابات الرئاسية لعام 2024".

وفي الوقت ذاته، فإن بعض الأوساط السياسية والإعلامية الأكثر قرباً من التيار الإصلاحي، تدعو إلى حوار بين طهران وواشنطن، بهدف تلافي مواجهة مباشرة. وكتب حسام الدين آشنا، كبير مستشاري الرئيس الإيراني السابق، حسن روحاني، عبر حسابه الخاص في منصة "إكس" تعقيباً على المقال الذي نشره حديثاً مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، وليام بيرنز: "إن كان أحد يظنّ أنه يجب أو يمكن عقد صفقة (مع أميركا) من منطلق أو من موقع القوّة فقط، فالآن هو وقت ذلك".

من جهتها، شدّدت صحيفة "اعتماد"، في مقال لـ"أبو الفضل فاتح"، أحد المديرين الإعلاميين في حكومة محمد خاتمي الإصلاحية، على ضرورة "الحوار الفوري والمباشر بين إيران وأميركا". وأضافت: "في ظلّ هذه الظروف التي يخيّم فيها شبح الحرب، واحتمال أن يدخل عناصر غير منضبطين على الخط، ونظراً إلى الأثمان التي تفوق التصوّر لأيّ نزاع مباشر، فإن الدبلوماسية والحوار المباشر، لا يزالان يشكّلان أفضل الخيارات بالنسبة إلى إيران وأميركا، وبالتحديد قبل اندلاع أيّ مواجهة في أيّ مستوى كانت. وعلى رغم أن الحوار ما بعد المواجهة المحتملة لا يزال نافعاً، لكنه قد لا يحقّق النتيجة المرجوّة اليوم. وهذا يخدم مصالح البلدَين وكذلك التوازن الإقليمي، ويخدم البشرية وأهالي غزة المظلومين على السواء. إن الحوار، يمثّل فرصة تتيح للبلدين مباشرة إمكانية التوصّل إلى تفاهم نسبي حول التوترات الإقليمية، فضلاً عن أنه يضاعف الضغط على إسرائيل للتوصّل إلى وقف لإطلاق النار".

سيناريوات الردّ الأميركي: بايدن بين «الأمرّين»

ريم هاني

حتى اللحظة، وفي انتظار «الرد» الذي توعّد به الرئيس الأميركي، جو بايدن، على مقتل 3 جنود أميركيين وإصابة 40 آخرين، في هجوم بطائرة مُسيّرة استهدف قاعدة للجيش الأميركي في الأردن، واودى بحياة ثلاثة جنود أميركيين، وأدى إلى إصابة عشرات غيرهم، ما أثار في الأوساط السياسية والإعلامية الإيرانية تكهنات مختلفة حول مآل هذا التصعيد، خصوصاً أن الولايات المتحدة ستحاول حتماً تعزيز صورة ردعها بوجه إيران والمجموعات المتحالفة معها في المنطقة، إذ أعلن الرئيس الأميركي، جو بايدن، أخيراً، أنه اتّخذ قراره في شأن كيفية الردّ على مقتل العسكريين الأميركيين، لكنه أكّد في الوقت ذاته أن إدارته لا تريد "حرباً شاملة". وحمّل بايدن الذي يتعرّض لضغوط شديدة ليبادر إلى اتّخاذ إجراء فوري وحاسم ضدّ طهران، الجمهورية الإسلامية المسؤولية بسبب توفيرها السلاح للمقاتلين في ضربة الأردن.

لك يتقبك الراي العام الأميركي تكرار سيناريو الانسحاب الكارثي من افغانستان (أ ف ب)

في المقابل، نفت السلطات الإيرانية أيّ علاقة لها بالهجوم الذي نُفّذ بواسطة مُسيّرة قالت الإدارة الأميركية إنها إيرانية الصنع من طراز "شاهد"، أو أي دور لها في قرارات المجموعات الشبه العسكرية التي تدعمها، ولكنها أكدت أنها ستردّ بحزم على أيّ تهديد يستهدفها. وفي هذا الجانب، أعلن وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، أول من أمس، أن ردّ بلاده سيكون في ظروف التهديد "حاسماً وفورياً"، لكنه دعا أميركا إلى "الكفّ عن لغة التهديد والإسقاط وأن تركّز على المقاربة السياسية". وفي الموازاة، قال قائد "الحرس الثوري" الإيراني، حسين سلامي: "إننا نسمع في هذه الأيام شيئاً من التهديد على لسان المسؤولين الأميركيين، نقول لهم لقد اختبرتمونا، وإن القاسم المشترك بيننا هو أنّ أحدنا يعرف الآخر، ولا نترك أيّ تهديد يمرّ من دون جواب". وتابع: "لا نريد الحرب، لكنّنا لا نخشاها". وقبل هذه التصريحات، نفى مندوب إيران لدى الأمم المتحدة، أمير سعيد إيرواني، الأنباء التي تحدّثت عن إرسال البيت الأبيض رسائل عديدة إلى طهران عن طريق وسطاء، قائلاً إن "السياسة المبدئية للجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على أنه إذا هاجم أيّ طرف الأراضي الإيرانية أو مصالحها ورعاياها خارج الحدود الإيرانية، فإنه سيُواجَه برد حازم وقوي".

وفي السياق ذاته، أفادت وكالة "رويترز" للأنباء، أمس، نقلاً عن "مصادر مطّلعة"، بأن "الحرس الثوري الإيراني قلّص انتشار كبار ضباطه في سوريا بسبب موجة من الضربات الإسرائيلية"، مضيفة أنه "بينما يطالب غلاة المحافظين في طهران بالثأر، فإن قرار إيران سحب كبار الضباط مدفوع جزئياً بحرصها على ألا تنجرّ إلى صراع يحتدم في أنحاء الشرق الأوسط". ووفق مراقبين في إيران، فإن استمرار الحرب في غزة، أدّى إلى بدء خروج الأمور عن السيطرة، ودفع بطهران وواشنطن إلى رفع مستوى المواجهة. وفي هذا الإطار، رجّحت صحيفة "إيران" الحكومية أن ترتفع حدّة التصعيد في المقبل من الأيام، معتبرةً ذلك "فخّاً" إسرائيلياً. ورأت الصحيفة أن "الإدارة الأميركية، وللتهرّب من المأزق الذي أحدثته في الشرق الأوسط والإستجابة لدعاة الحرب وحلفائها الصهاينة، لا ترى بداً من أن تضع وضع حدّ للهجمات التي تشنها حركات المقاومة نصرةً للقطاع، من جهة، وكذلك إخفاق الجهد العسكري في منع تلك الهجمات وتصعيدها على غرار ما يحصل في اليمن، من جهة أخرى، فتحا المجال أمام وسائل الإعلام الغربية والمحللين والمسؤولين للحديث عن سيناريوات «قاسية» ربما تكون في انتظار واشنطن في المنطقة. وفي السياق، نقل موقع «أكسيوس» عن مسؤول أميركي ومصادر مطلعة قولهم، الإثنين، إن بايدن يبحث مع مسؤولين أميركيين كبار «رداً عسكرياً كبيراً» على الهجوم الذي وقع في الأردن. وطبقاً للمصدر نفسه، وفيما يأمل كل من البيت الأبيض والبنتاغون أن يكون الانتقام «معتدلاً» ويضمن احتواء مخاطر اندلاع حرب إقليمية، فإنّ الضغط يتصاعد في المقابل داخل «الكابيتول هيل»، إذ يدفع «الصقور» في اتجاه شنّ ضربات «في الداخل الإيراني». وفيما كانت وزارة الدفاع الأميركية منكبة على وضع خطط للرد المحتمل، أجرت صحيفة «فورين بوليسي» الأميركية، من جهتها، مقابلات مع مجموعة من المسؤولين والخبراء السابقين، رأى فيها بعض هؤلاء أنّ «إحياء الجهود الدبلوماسية مع طهران» قد «يفي بالغرض».

«السيناريو الثالث»

من جهته، أشار «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» إلى أنّه حتى الأشهر الأخيرة، كانت إدارة بايدن واثقة من أنّها نجحت في «ردع» إيران، بغض النظر عن الهجمات التي شنتها «الميليشيات التابعة لها»، في الأشهر الأولى من عام 2023، واسفر أحدها عن مقتل متعاقد أميركي في آذار، متوهمةً بالتالي أنها أصبحت قادرة على نقل ثقلها إلى آسيا، كما تمنى الرئيس الأسبق، باراك أوباما، منذ 15 عاماً. على أنّ حرب غزة «قلبت هذه المعادلة»، بعدما بدأت الولايات المتحدة تتعرض لهجمات في العراق وسوريا والبحر الأحمر، فيما يستمر حزب الله وإسرائيل في تبادل الضربات على الجبهة الشمالية. وطبقاً لأصحاب هذا الرأي، فإنّ طهران أرادت، عبر الهجوم الأخير في الأردن، وضع بايدن أمام خيارين: إجبار إسرائيل على وقف إطلاق النار في غزة أو «إعادة تقييم دعمها للأخيرة»، فيما تخاطر بتنفيذ الضربات اليومية من المقاومة في العراق وسوريا، تزامناً مع بدء بايدن حملته الانتخابية.

على أنّ "الرهان الإيراني"، طبقاً للمصدر نفسه، يبدو «محفوفاً بالمخاطر»، وقد يؤتي «نتائج عكسية»، تشمل توسّع الحرب. ويرجح ذلك، بحسب التقرير، إلى أنّ «الأمر الوحيد الذي لن يتقبله الشعب الأميركي أكثر من انخراط بلاده في الحروب اللامتناهية»، هو الهروب الفوضوي من بلد ما، من مثل تكرار سيناريو «الانسحاب الكارثي» من أفغانستان، والذي انخفض التأييد لبايدن، على إثره، من 60 إلى 40 في المئة. بتعبير آخر، فإنّ «دموية» الهجوم الأخير، وبدلاً من أن تدفع الإدارة الأميركية إلى تكثيف ضغوطها على إسرائيل لوقف إطلاق النار، فهي قد تولّد المزيد من الضغط على بايدن نفسه، للرد «بقوة أكبر على وكلاء إيران»، مثلما فعل سلفه دونالد ترامب. والعودة إلى نهج الأخير إزاء إيران، ستكون، بحسب المعهد، بمثابة اعتراف بأنّ جهود احتواء إيران في المنطقة «قد فشلت»، وأنّ اتباع «نهج أشد» أصبح ضرورياً للحفاظ على «موقع الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط وخارجه».

> **يتحدث المسؤولون الأميركيون بشكل متزايد عن ضرورة مراعاة الوضع «الحساس وغير المسبوق» في المنطقة**

حالياً، في جميع أنحاء المنطقة، منذ عام 1973 على الأقل».

وينسحب ذلك الموقف على رئيس «وكالة الاستخبارات بتحليل المركزية»، ويليام بيرنز، الذي يشارك في المجهود الأميركي لإبرام صفقة تبادل أسرى جديدة؛ إذ كتب، في مقالة في «فورين أفيرز» الأميركية، أنّه في «العقود الأربعة الماضية من عمله في الشرق الأوسط وحوله»، كانت المحطات التي بدا فيها الوضع في المنطقة بهذا المستوى من التعقيد و«التفجير» نادرة جداً، مشيراً إلى أن المهام التي على واشنطن القيام بها، وعلى رأسها إنهاء «العملية البرية العسكرية المكثفة» في قطاع غزة وإدخال المساعدات وتحرير الأسرى ومنع توسع الصراع وغيرها، تبدو صعبة للغاية. إلا أنّ «الأصعب»، على حدّ تعبيره، هو الاعتقاد بأنّه بالإمكان «الخروج من الأزمة الدائرة، من دون العمل بجدية على متابعة تلك الأهداف». ويقرّ بيرنز بأن «المفتاح» لضمان «أمن إسرائيل» والشرق الأوسط ككلّ هو إيجاد آلية لـ«التعامل مع إيران»، التي جعلتها «أزمة غزة» أخيراً أكثر جرأة، و«مستعدة على الأرجح للقتال حتى آخر وكيل إقليمي لها»، فيما تعمل، في الوقت عينه، على «توسيع برنامجها النووي، وتمكين العدوان الروسي»، على حدّ تعبيره.

على أنّ فشل الحراك الأميركي الدبلوماسي في وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وبالتالي، أكثر صرامة إزاء إيران تحديداً، بعدما أثبتت الهجمات التي تشنها حركات المقاومة في جميع أنحاء المنطقة، أن الإستراتيجية التي عملت عليها إدارة بايدن، منذ سنوات، لـ«احتواء» طهران و«حلفائها»، قد فشلت. وقد دفعت مثل هذه الخلاصات بالعديد من المراقبين إلى التحذير أخيراً، من أنّ «أزمة» واشنطن، المتمثلة في فشلها، حتى الآن، في إقناع رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، بأي من «الحلول الأميركية»، وعدم قدرتها على الاستمرار في امتصاص «الصفعات» المتتالية التي تتعرض لها في الشرق الأوسط، أو المخاطرة ببدء «انسحاب كارثي» جديد لقواتها، قد تتفجر، عاجلاً أم آجلاً، على شكل إشعال الحرب «الأوسع نطاقاً» نفسها، التي تحرص على تجنبها.

وفي محاولة للتغطية على الفشل المشار إليه، وتجنيب أنفسهم المزيد من الانتقادات حول استمرار وجود القوات الأميركية في المنطقة، ولا سيما في العراق وسوريا، في خضمّ المخاطر المتصاعدة المحيطة بها، يتحدث المسؤولون الأميركيون، بشكل متزايد أخيراً، عن ضرورة مراعاة الوضع الحساس «وغير المسبوق»، في الشرق الأوسط. وفي السياق، وردا على سؤال حول ما إذا كان يُفترض بالولايات المتحدة أن تكون قد اتخذت إجراءات «مسبقة» تستهدف «إيران وحلفاءها»، لـ«إنقاذ أرواح الأميركيين» الذين قضوا في هجوم الأردن، حاول وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في مؤتمر صحافي مشترك مع الأمين العام لـ«حلف شمال الأطلسي»، ينس ستولتنبرغ، الإثنين، تبرير سبب تمنع الولايات المتحدة عن «ضرب المقاومة بقوة أكبر»، قائلاً إنّ «الشرق الأوسط يشهد فترة عصيبة إلى درجة غير معقولة»، وإن واشنطن «لم تشهد وضعاً أخطر من ذاك القائم

مقالة تحليلية

تحييد القواعد الأميركية في العراق

من هنا نفذت واشنطن

حسين إبراهيم

عندما تسلَّم محمد شياع السوداني رئاسة الوزراء في العراق في تشرين الأول 2022، كممثّل عن «الإطار التنسيقي» الذي امتلك أكبر كتلة برلمانية بعد انسحاب «التيار الصدري»، ظهر الأمر على أنه تسوية أميركية - إيرانية، بل هدية أميركية لإيران، مقابل استقرار كانت تحتاج إليه واشنطن في ذروة الحرب الأوكرانية، لتهدئة الاضطراب الناجم عنها في أسعار النفط. ولا سيما أنّ السعودية لعبت حينها، مع روسيا، دوراً صنّفته الولايات المتحدة «سلبياً» في هذا الموضوع بالذات. لكن يتّضح اليوم أنّ الأمر لم يكن كذلك أبداً؛ فالاتفاقات التي توصلت إليها واشنطن مع بغداد، وخصوصاً في ما يتعلق بدور القوات الأميركية التي تحوّلت مهمتها إلى «استشارية»، هي من النوع الذي «يكتّف» الأخيرة. فالمفاصل الأساسية لا تزال بيد الولايات المتحدة، وخاصة المالية منها، باعتبار أنّ غالبية مبيعات النفط التي يعتاش عليها العراق، تصبّ في حساب تابع للاحتياط الفيدرالي الأميركي في نيويورك، وتستطيع الولايات المتحدة عبره تقنين وصول الدولارات إلى العراق، والتلاعب بسعر عملته، وصولاً إلى خنقه اقتصادياً. وهي نفّذت بالفعل عدّة مناورات أوصلت إلى العراقيين تلك الرسالة، في حين كانت تحرص على تحييد علاقاتها بإيران عن الساحة العراقية التي شهدت هدوءاً نسبياً بين الطرفين.

لكن الإيرانيين ليسوا من النوع الذي يثق بالأميركيين. وبالتالي، وعلى هامش الاتفاق الذي أفضى إلى تأليف حكومة السوداني، بقيت فصائل مقاومة خارج هذا الاتفاق، وهي أصلاً مدرجة على لوائح العقوبات الأميركية. ولكن هذه الفصائل كانت تتفهّم خرج السوداني وتعمل وفقاً له، وبالتالي، لم تقم بما يعكّر صفو الصفقة. على أنّ كلّ ما تقدّم كانت تمليه الظروف، التي وحدها يمكن أن تتحكّم في وتيرة علاقات بين دولتين كإيران والولايات المتحدة، وفي منطقة مضطربة كالشرق الأوسط، فيما تغيّر الظروف وحده الكفيل بقلب تلك المعادلة. والتغيّر الكبير الذي مثّلته عملية «طوفان الأقصى» وما تلاها من حرب في غزة، ما كان يمكن إلا أن يعيد خلط الأوراق في كل الساحات التي كانت تتنازع فيها الدولتان، باعتبار أنّ طهران تعتبر نفسها معنيّة بالقضية الفلسطينية، بقدر ما تعتبر واشنطن نفسها معنية بإسرائيل. ولذا، كان لا بدّ من أن ينعكس الأمر على الساحة العراقية التي اختارت مقاومتُها، مثل ما هو الأمر في لبنان واليمن، مساندةً غزة، وتكفّلت بفعل ذلك عبر ضرب القواعد الأميركية في سوريا والعراق، ثمّ في الأردن.

لكن ثمة إشكالية ظهرت في العراق لا تنطبق على الساحات الأخرى التي يعمل المحور فيها. ففي تلك الساحات، لم يتم استهداف الأميركيين إلا عندما تدخّلوا مباشرة لحماية إسرائيل، كما حدث في البحر الأحمر. وحتى في هذه الحالة، تحجّجت واشنطن بأن العمليات اليمنية «تعرقل الملاحة الدولية». أمّا في العراق، فجرى الاستهداف من دون أن تتدخّل الولايات المتحدة بشكل ظاهر انطلاقاً من قواعدها هناك، لدعم الاحتلال الإسرائيلي في حربه على غزة. وهنا كمنت الإشكالية، ولا سيما أنّ الجنود الأميركيين الموجودين على الأراضي العراقية، يعملون ضمن مهمة استشارية، ولو كانت فعلياً غير ذلك، وتحميهم اتفاقات مع الحكومة العراقية. لذا، من البداية، سبّبت ضربات المقاومة أزمة داخلية في العراق، بين السوداني الذي انضمت إليه قوى وازنة في «الإطار التنسيقي» منها مثلاً «عصائب أهل الحق» و«ائتلاف دولة القانون» وغيرهما، وبين فصائل المقاومة التي تصدّت لموضوع التضامن مع غزة، عبر ضرب القواعد الأميركية، ثم أضافت إلى مطالبها انسحاب القوات الأميركية الكامل من العراق، وفقاً لقرار البرلمان المُتّخذ عام 2020، غداة اغتيال الحاج قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس ورفاقهما.

هل كان السوداني ومن معه ينطلقون من مجرّد الالتزام باتفاق موقّع مع واشنطن، أم أن ثمة مصالح نشأت منذ توقيع الاتفاق، تشمل جوانب أخرى، اقتصادية مثلاً، تتعلق بكمية الدولارات التي تسمح الولايات المتحدة بوصولها إلى العراق، وعبر أي قنوات وأي بنوك وشركات، ومن هو القيّم على تلك البنوك والشركات؟ الواقع يفيد بأن مثل هذه المصالح هي التي تتحكّم في المواقف، وإلّا ما تفسير تلك الموجة من الاستنكارات بعد الضربات الإيرانية الأخيرة لمواقع معارضة كردية إيرانية وأخرى للموساد الإسرائيلي في شمال العراق، والتي انضمت إليها معظم القوى التي تُعتبر حليفة لطهران، ووصلت حدّ تقديم شكوى من الحكومة العراقية إلى مجلس الأمن ضدّ إيران، علماً أن من قُتل في الهجوم هو رجل الأعمال الكردي، بيشرو دزيي، المعروف بعلاقته بالإسرائيليين، وهذا ما لمّح إليه مقتدى الصدر في بيانه، الذي انتقد فيه التواجد الإسرائيلي في كردستان العراق غداة الهجوم.

هذا الشرخ العراقي الكبير، هو الذي أتاح لواشنطن التهديد بردّ عنيف يمكن أن يغيّر قواعد اللعبة مع طهران في العراق، على أقلّ تقدير، بعد هجوم الأردن، الذي مثّل ضربة قاسية للولايات المتحدة، بأبعاده المختلفة من حيث المكان وحجم الخسائر. ولكن واشنطن تعلم تماماً أنّ طهران قادرة أيضاً على قلب الطاولة في طول الشرق الأوسط وعرضه، وفي البر والبحر. ولذلك، اختار الرئيس جو بايدن التعقّل رغم التحريض الكبير - في غمرة حملات انتخابية شرسة -، والذي ربما هدف إلى توريطه. والجنوح إلى التعقّل كان سابقاً لبيان «كتائب حزب الله العراق» التي أعلنت وقف العمليات ضد القواعد الأميركية مؤقتاً، حتى انتهاء مفاوضات انسحاب قوات «التحالف الدولي» الجارية حالياً، وهو رُكن إليه لاعتبارات عراقية محض تتعلق بالخلل المشار إليه آنفاً، خصوصاً أن الإعلان لم يشمل وقف العمليات المباشرة ضد إسرائيل، والتي لا تستطيع الولايات المتحدة الاعتراض عليها.

السؤال الأساسي يبقى هو: هل نجحت واشنطن في تحييد الساحة العراقية عن نصرة غزة، أم فقط في منع عودة المقاومة لطرد القوات الأميركية التي لا يبدو أبداً أنها في وارد الانسحاب، فيما المفاوضات الجارية حالياً، لا تبدو أكثر من محاولة لتجميل الاحتلال؟

مقابلة | اجراها **وفيق قانصوه**

اكد نائب الامين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم ان الحزب غير معنيّ بأيّ نقاش في الوقت الحالي بشأن المطالب الإسرائيلية في ما يتعلق بجبهة الجنوب، مشيراً الى ان «موقفنا واضح: مع وقف الحرب على غزة تتوقف الجبهة تلقائياً في لبنان». غير ذلك، «لسنا مستعجلين لأن نطمئن احداً او نخيف احداً ولا لتحضير إجابات عمّا يمكن ان يُطرح لاحقاً». وشدّد قاسم على أن حزب الله «ليس جزءاً من النقاش الجاري للوصول إلى وقف لإطلاق النار في غزة». وفي ما يأتي نصّ اللقاء

نعيم قاسم

لسنا معنيّين حالياً بأيّ نقاش حول مطالب إسرائيل

وقف العدوان على غزة يعني وقفاً تلقائياً لجبهة الجنوب

■ كيف تستعدّون لـ«اليوم التالي» لبنانياً في حال توقف العدوان على غزة؟

زارنا موفدون كثرٌ وهوّلوا، مباشرة وبشكل غير مباشر، بأن إسرائيل قد توسّع اعتداءاتها على لبنان إذا لم يحسم موضوع عودة مستوطني الشمال في ظل استمرار العدوان على غزة. جوابنا، في السرّ والعلن، كان واضحاً: أوقفوا الحرب في غزة تتوقّف تلقائياً هنا، لأن جبهة لبنان انطلقت لمساندة غزة كعنوان رئيس. مع وقف العدوان، لا تعود هناك حاجة إلى هذا الشكل من المساندة العسكرية. لذلك، لا نناقش مع أحد في خطوات الوصول الى وقف إطلاق النار في غزة لأن هذا شأن فلسطيني بحت، لسنا جزءاً منه. أما هنا، فلا يوجد ما يتطلب أن نناقش مع أحد وضع جنوب لبنان بعد وقف العدوان. موضوع الجنوب له الباته وما يمكن أن ينجم عنه من مواقف وخطوات لن نستبقها أو نتوقعها.

■ استقبلتم وفداً من جهاز المخابرات الالماني أخيراً؟

نعم، حصل لقاء مع وفد برئاسة نائب رئيس المخابرات الألماني، وكانت جولة نقاش أبدى فيها كل طرف رؤيته للتطورات المرتبطة بالعدوان على غزة وانعكاسه على لبنان. واقتصر اللقاء على تبادل الأراء.

■ هناك مطالب إسرائيلية تتعلق بترتيبات معيّنة على الجبهة الجنوبية. بإمكان الإسرائيلي أن يقول ما يريد، ونحن نقول أيضاً ما نريد، ولن يحدث إلا ما نقتنع به. لن نناقش أيّ أمر يرتبط بجبهة الجنوب قبل الوقف الكامل للعدوان. لسنا مأزومين ولا نشعر باننا بحاجة إلى تحضير إجابات عمّا قد يطرح لاحقاً، كما أننا لسنا مستعجلين لأن نطمئن أحداً أو نخيف أحداً. نقوم بما نراه مصلحة بلدنا، وليس هناك ما نسعى إليه. بعد وقف العدوان، عندما تُطرح أسئلة ومعطيات ستكون لنا إجاباتنا.

■ لكنّ هناك تهديدات بالحرب في حال عدم الاستجابة لهذه المطالب؟

منذ البداية، كنا واضحين بأن التهويل لن يوقف مساندتنا لغزة ولن يؤدي إلى أيّ تراجع في موقفنا. ونحن جاهزون للردّ على أيّ عدوان إسرائيلي مهما كان واسعاً بما هو أوسع وأشدّ إيلاماً. ما هو مفروغ منه أن التهديد بالحرب وتوسعة العدوان لا يغيّران من قناعاتنا تجاه بلدنا وتجاه القضية الفلسطينية.

■ ما هو تقييمكم لـ«طوفان الأقصى» بعد أربعة شهر وما تخلّلها من أحداث وحرب إبادة وخسائر؟

«طوفان الأقصى» كان قراراً فلسطينياً اتخذته حركة حماس، وتميّز بضخامته وتأثيره الزلزالي على الكيان الإسرائيلي. لم نطلب ولا نطلب أن يكون لدينا علم به، ولا يغيّر ذلك شيئاً من تأييدنا له. من الخطأ مناقشة الطوفان من زاوية حرب الإبادة التي شنّها العدوان الإسرائيلي المدعوم أميركياً وآثارها الوحشية، بل ينبغي الدفاع بقوة عنه وعن التداعيات التي ألحقها بالعدوّ، مع رفضنا لحرب الإبادة وللدعم الأميركي والغربي لها. من المؤكد أن المنطقة ستكون في المستقبل القريب غير ما كانت عليه قبل 7 أكتوبر. ستكون أمام مقاومة فلسطينية منتصرة بعدم تحقيق الأهداف الإسرائيلية، بما يؤسّس عليه مستقبلاً، رغم الدمار والخسائر التي تتطلّب جهوداً كبيرة لمعالجتها. وفي المقابل، ستكون أمام كيان إسرائيلي انكشف ضعفه وأنه غير قادر على البقاء لأيام من دون دعم أميركي وغربي في كل المجالات. وهذا مؤشّر على أن مدى استمرارية الكيان ليس طويلاً. أما في ما يتعلق بمحور المقاومة، وحزب الله جزء منه، فقد أثبتت هذه المعركة صدقية مواقفه المؤيدة للقضية الفلسطينية، وأظهر فعالية مهمة في المساندة، وكان الحزب بإدائه محلّ تقدير حتى أوساط لبنانية معترضة على أصل مقاومته. وقد أظهر جهوزية قادرة على ردع إسرائيل، وحقق انتصاراً بدعمه غزة وأدائه الميداني، وأثبت أن مقاومته تتكامل مع دوره السياسي من دون أيّ تعارض أو تداخل. وفي النتائج على صعيد المنطقة، ستكون أميركا أقلّ جاذبية وسيضعف تأثير حربها الناعمة، وسنشهد حركات ومنظمات وجمعيات تطالب بإعادة النظر في مواقف عدد من الدول العربية والإسلامية تجاه القضية الفلسطينية ومستقبل المنطقة. بالخلاصة، ساهم «طوفان الأقصى» في إعلاء شأن قضية فلسطين، وحقّق خطوات مهمة نحو تحريرها في مقابل ضعف أميركي وإسرائيلي عن مزيد من التأثير في شعوبنا.

■ كيف «يقرّش» الانتصار في غزة في ظلّ الخسائر؟ ألم يضعف موقع المقاومة؟

دعنا لا نستبق اليوم التالي في غزة وموقع حماس والمقاومة. ليس مهماً الشكل السياسي الذي توافق عليه المقاومة لإنهاء الحرب، المهمّ أنها حاضرة ومستمرة ويمكنها أن تحقق في المستقبل ما لم تحققه.

■ سجّل تحرك لسفراء دول «الخماسية» أخيراً حول الملف الرئاسي.

الملف الرئاسي لا يزال معقداً، إذ لم يحدث تغيّر في مواقف أيّ من الأطراف الداخلية، فيما لا يملك أيّ من الأطراف الخارجية القدرة على جمع 65 نائباً لانتخاب رئيس للجمهورية. نأمل أن تساعد التحركات الأخيرة على فتح الباب. لا توجد عقبة لعدم انتخاب الرئيس إذا توافرت ظروف الانتخابات، ونحن حاضرون إذا حصل اتفاق للذهاب غداً إلى جلسة الانتخاب. لا تأثير للحرب على هذا الملف، ولسنا مسؤولين عن تأخير انتخاب الرئيس لأننا نؤيد مرشحاً معيناً، فلو كان الآخرون قادرين على الاتفاق على مرشح لذهبوا لانتخابه. السبب في عدم الانتخاب هو تباعد الآراء، ما يتطلّب نقاشاً وحواراً لا التمترس وراء الرغبة في الاستفزاز لأن الاستفزاز يؤدّي إلى مزيد من التعطيل.

(هيثم الموسوي)

بإمكان الإسرائيلي أن يقول ما يريد، ونقول ما نريد، ولن يحدث إلا ما نقتنع به

السعي إلى الاستفزاز في ملف الرئاسة يؤدّي إلى مزيد من التعطيل

تقرير

كاميرون يقترح أبراج مراقبة حدودية لضمان «احترام الجانبيْن» للقرار 1701

(هيثم الموسوي)

بالتزامن مع الضغوط المكثّفة، أميركياً ومصرياً وقطرياً، لإنجاز صفقة تبادل مع هدنة إنسانية طويلة نسبياً في غزة، تحرّكت العواصم الغربية المعنية لتحضير الساحة اللبنانية لخطوة مماثلة، استناداً إلى أن وقف العمليات العسكرية في غزة سيؤدي إلى وقف حزب الله لعمليات الإسناد التي يقوم بها ضد قوات الاحتلال على الحدود.

وفيما أعلن عن زيارة قريبة يقوم بها المستشار الأميركي عاموس هوكشتين إلى تل أبيب الأسبوع المقبل، واحتمال انتقاله بعدها إلى لبنان، نشرت وسائل إعلام العدو أمس معلومات عن أن العدو بعث برسالة إلى الإدارة الأميركية مفادها أن «التوقف الطويل للقتال في غزة، مناسب لاتخاذ القرار في الشمال».

وكانت بيروت أمس على موعد مع مزيد من الأفكار الغربية الهادفة إلى توفير الأمن للعدو. وتمثّل ذلك في ما حمله وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون، الذي زار بيروت أمس والتقى الرئيسيْن نبيه بري ونجيب ميقاتي وقائد الجيش العماد جوزيف عون.

في التصريحات كان البارز ما عبّر عنه الرئيس بري بأن «لبنان متمسّك بالقرار الـ 1701 وينتظر تطبيقه كاملاً»، رداً على ما حمله المسؤول البريطاني من تحذيرات ودعوة إلى عدم منح إسرائيل ذريعة لتوسيع عملياتها العسكرية.

وفيما أشار بيان للخارجية البريطانية إلى أن كاميرون سيبحث في «كيفية إرساء التهدئة في الجنوب ودور الجيش وتطبيق القرار 1701». وقبل وصوله، أرسل كاميرون إلى بيروت «أفكاراً واقتراحات» تعالج «متطلبات الجانبيْن الإسرائيلي واللبناني» في شأن الوضع على الحدود، وضمان التطبيق الكامل للقرار 1701. وتبيّن من مصادر متابعة أن لندن تقترح تعميم نموذج أبراج ونقاط المراقبة الحدودية التي أقامها الجيش اللبناني، بدعم بريطاني، على طول الحدود مع سوريا، على أن تتولى القوات الدولية إقامة هذه الأبراج على الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة.

وبحسب المقترح البريطاني، فإن الأمر يتطلب إعلاناً من الجانبيْن عن وقف لإطلاق النار، وسحب المظاهر العسكرية على جانبَي الحدود، وإعداد خارطة لكل الحدود من رأس الناقورة حتى مزارع شبعا، وإجراء اختبارات من خلال اختيار مقاطع حدودية، على أن يتم نصب أبراج ونقاط مراقبة مجهّزة بأجهزة رصد وتتبّع حديثة، تكون تحت إشراف القوات الدولية، وتعمل على جانبَي الحدود وليس على الجانب اللبناني فقط. ويشير الاقتراح إلى أن مهمة هذه القوات والأبراج «ضمان عدم حصول خروقات للقرار 1701 من الجانبيْن، والتثبّت من عدم وجود مظاهر عسكرية في عمق معيّن».

ورغم أن الفكرة بدت غريبة لجهات لبنانية كثيرة، إلا أن البريطانيين تحدّثوا للمرة الأولى عن أن الإجراءات ستكون ملزمة للجانبيْن اللبناني والإسرائيلي، وطالبوا لبنان بضمان عدم خرق القرار الدولي، على أن يطلبوا من إسرائيل أيضاً ضمان عدم القيام بأي خرق بري أو بحري أو جوي للقرار الدولي.

ويعتقد البريطانيون أن وجود مثل هذه الأبراج، والانتشار الأوسع لقوات الطوارئ الدولية، من شأنهما توفير عناصر الأمن التي تسهّل العودة الآمنة للنازحين عن القرى على طرفي الحدود.

غير أن مصادر معنية قالت لـ«الأخبار» إن «الملف بارد» حتى الآن، و«كل محاولات ترهيب أو ترغيب المقاومة بوقف العمليات في الجنوب لم تنجح، خاصة أن لا شيء واضحاً بشأن اتفاق الحل في غزة، رغمَ وجود مؤشرات حول اقتراب التسوية التي لا تزال تحتاج إلى خطوات إجرائية قد تتعرقل في اللحظة الأخيرة».

(الأخبار)

إسرائيل تنتظر عودة هوكشتين: حان وقت التحرك شمالاً

تحقيق

الصامدون في حولا: قتلنا كثيراً من أجل هذه اللحظة

أهالي خليك

تضرر 512 منزلاً في مستوطنات الشمال

تصدّرت الخسائر في المستوطنات شمال فلسطين المحتلة اهتمامات وسائل الإعلام الإسرائيلية التي نقلت عن إحصاء رسمي، تضرّر 512 منزلاً بنيران حزب الله منذ 7 تشرين الأول الماضي، بين أضرار جزئية وهدم كامل. ونقل موقع «واينت» أن الجيش قرّر خفض عدد جنوده على الحدود لمنع حزب الله من استهداف المنازل التي يكون الجنود فيها أو قربها».

وقال رئيس مجلس مستوطنة شلومي إن سقوط صواريخ «بركان» عليها «أصبح أكثر تكراراً، ونحن في خطر حقيقي». فيما ذكرت وسائل إعلام أنه رُصدت الأسبوع الماضي زيادة في استخدام حزب الله للصواريخ الثقيلة.

في المقابل، واصل حزب الله استهداف المواقع والتحصينات الإسرائيلية على طول الحدود مع فلسطين المحتلة، فاستهدف انتشاراً للجنود في ثكنة زرعيت، وتجهيزات تجسّسية في موقع الرادار إضافة إلى موقعَي الرمتا والسماقة في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة بالأسلحة الصاروخية وسجّل فيها إصابات مباشرة.

في الشهر الرابع للعدوان الإسرائيلي على الجنوب، طالب رئيس المجلس المحلي لمستوطنة «مرغليوت»، إيتان دافيدي، جيش العدوّ بتدمير بلدات حولا ومركبا وميس الجبل، كتعويض «منخفض المستوى» عن عدم قصف بيروت. تهديد «ريّس» المستوطنة التي بنيت على أنقاض بلدة هونين، قوبل باستهزاء في حولا الواقعة على المقلب الغربي لتلّة العبّاد، أقلّه لأن دافيدي أُجبر مع سكان مستوطنته على النزوح، فيما لا يزال في حولا أكبر عدد من الصامدين مقارنةً مع بقية البلدات الحدودية.

قبل أسبوعين، استهدفت غارة إسرائيلية ليلاً مدخل البلدة الشمالي، فسهر مهنّد دياب (41 عاماً) لإزالة الردم من الطريق حتى الفجر، موعد خروجه من منزله متوجّهاً إلى عمله في مرفأ بيروت. أحداث الأشهر الأربعة الماضية لم تغيّر برنامجه اليومي. يغادر فجراً، سالكاً الخط الحدودي من حولا إلى العديسة حتى تل النحّاس، ويعود بعد منتصف الليل عبر الطريق نفسها. قبل يومين، تمهّل دياب في القيادة بعد منتصف الليل بسبب المطر بمحاذاة مستعمرة المطلّة، فأطلق الموقع المعادي رشقات رشاشة لترهيبه. يضحك دياب من تهديد دافيدي: «يا مرحب... إذا طلع بإيدو». في البلدة القديمة وقبالة موقع العبّاد، يقيم دياب مع أطفاله الأربعة وزوجته في منزل لجأ إليه بعد مغادرته منزله الواقع عند أطراف وادي السلوقي، حيث تتركّز معظم الغارات. الأطفال يتابعون الدراسة عن بعد في مدرسة حولا الرسمية بعد الإقفال القسري لمدارس الحدود.

على طريق حولا - ميس الجبل، تقع ورشة أحمد غنوي (67 عاماً) لتصليح الإطارات. يحمل «البنشرجي» المغرز ويصوّب باتجاه موقع العبّاد المشرف على البلدة، سائلاً ما إذا كان دافيدي وسكان مستوطنته قادرين على الاقتراب من الحدود أساساً: «نحن هنا عند الحدود... أين هو؟».

هذا الصمود دفعت حولا ثمناً باهظاً له منذ زمن طويل. «كل البيوت أبكتها إسرائيل دماً»، يقول علي عبّود وحوله جيرانه الذين تحلّقوا حول الصوبيا في منزله، ويبدأ بالعدّ: «عباس مزرعاني نجل الشهيدة نصيفة، وصفي طاهر الأسير المحرر من معتقل الخيام، خالتي وابنتها وعمّتي اللواتي قتلتهنّ العصابات الصهيونية عام 1949...»، قبل أن تقاطعه زوجته عزيزة شقير: «عام 1995، انفجر لغم إسرائيلي زرعه العملاء في الساحة. أصبت بشظيّة في رأسي واستشهد طفليّ: رويدة ووديع، واصيب ابني أيوب بشلل نصفي أقعده على كرسيّ متحرك منذ السابعة من عمره». وتضيف: «قتلنا كثيراً من أجل لحظة نكون فيها أعزّاء في ديارنا، ويكون فيها اليهود مهجّرين أذلّاء».

في زقاق متفرّع من ساحة حولا، يتجمّع شبّان أمام فرن آل حسين.

في ساحة البلدة، يتجمّع شبان يومياً حول «تنكة» يشعلون الحطب فيها ويطلقون عليها «تنكة الصمود»

تقول منتهى، التي تعمل في الفرن مع شقيقها حسين: «لم نتوقّف العجّانة. الطحين متوافر، والزبائن لا يزالون هنا». بعدما تفرغ من عملها في الفرن وتدريس طفلتيها، «تطفش» إلى البريّة لـ«تسلّق» الخبيزة والشومر. في عدوان تموز، بقيت منتهى وحسين في البلدة إلى ما قبل 10 أيام من انتهاء العدوان عندما أُجبروا مع من تبقّى من الصامدين على الخروج بسبب التهديد الإسرائيلي. لكن، «الأيام تغيّرت. مضت أربعة أشهر على الحرب من دون أن نشعر يوماً بتهديد لوجودنا ولعملنا. هذه حرب نفسية أكثر منها عسكرية».

في حي القرقاف، تتسامر إنعام وزوجها موسى مزرعاني مع من تبقّى من جيران. تقول: «قبل أسبوع، كان الحيّ يعجّ بالسكان بسبب بعده عن القصف، لكن غارة استهدفت حقل زيتون في الحارة الشمالية القريبة، أجبرت كثيرين على النزوح، بعدما أدى القصف إلى انقطاع الكهرباء والإنترنت وألحق أضراراً بألواح الطاقة الشمسية». ابنة كفرصير التي انتقلت إلى حولا قبل 53 عاماً، خبرت بلدة زوجها في كل المراحل: محتلّة ومحرّرة ومدمّرة وصامدة.

تقول: «أتجوّل في أرجاء البلدة كما في الأيام العادية. لا أرى إسرائيل أمامي». موسى الثماني، شقيق علي مزرعاني، أحد شهداء مجزرة حولا عام 1948، يستذكر المجزرة وكيف هام في البراري المحاذية لمنزله حافياً باتجاه السلوقي: «عشنا بالذلّ والتهجير والتنكيل بسبب إسرائيل». في الحيّ نفسه، يمرّ «الفنّان» نفسه يومياً ليقلّ ملاك حسين (14 عاماً) وزملاء دراستها إلى مدرستهم في تبنين، عبر أطراف حولا باتجاه وادي السلوقي، حيث يخشى كثر المرور خوفاً من القصف. «المسلّم الله»، يقول والدها وسام، مشيراً إلى أنها «انقطعت عن الذهاب إلى المدرسة لأكثر من شهر خوفاً من القصف على الطريق. لكنّ الغارات وقعت في الحيّ». بالمثل، لم ينقطع «أبو هادي» عن عمله في نقل الركاب إلى بيروت ومنها.

يتوزّع الصامدون بين مختلف أحياء حولا، باستثناء حيّ العبّاد والمرج المقابلين لموقعَي العبّاد والمنارة. حاول العدوّ إفراغ البلدة عبر استهداف أحياء سكنية وقتل الشهيدة نصيفة مزرعاني ونجلها محمد. نحو 80 في المئة من الأهالي نزحوا، معظمهم إلى البلدات القريبة لتسهيل التحاق أولادهم بالمدارس بعد تأجيل العام الدراسي الرسمي. رغم ذلك، لا تزال حركة الصامدين تزعج العدوّ، الذي قصف قبل أيام، بالقذائف الدخانية والفوسفورية، ساحة البلدة، حيث يتجمّع شبان يومياً حول «تنكة» يشعلون الحطب فيها ويطلقون عليها «تنكة الصمود». أمس، أعاد الشبّان ترتيب «القعدة» في زاوية تقيهم من المطر قبالة نصب شهداء مجزرة حولا التي نفّذتها عصابات الهاغاناه.

من بقي في حولا يشعر بتغيير ما، لكن محدود. في الشتاء، يتقلّص عدد المقيمين كما في سائر البلدات الحدودية. وبسبب العدوان تقلّص بشكل أكبر، إنّما لا تزال مقوّمات العيش متوافرة. «الدكان وربطات الخبز والفرن والصيدلية ومحطة الوقود ومحل تشريج الهواتف وبسطة الخضر لا تزال تعمل كالمعتاد»، قال أبو جمال سليم صاحب محطة الوقود، مضيفاً «كل مئا يجب أن يخدم الصمود في مجاله». ولتعزيز الصمود، قدّمت جمعية العمل البلدي في حزب الله كميات من المازوت لتشغيل مولدات الاشتراك ووزّعت مازوت تدفئة للمنازل الصامدة. كما وزّعت البلدية، بالتعاون مع العمل البلدي واتحاد بلديات جبل عامل ومجلس الجنوب، حصصاً تموينية.

قضية اليوم

التعميم 151 يصدر اليوم: 150 دولاراً وميزانيات المصارف على سعر السوق

ألعاب «المركزي» البهلوانية... مستمرّة

محمد وهبة

يُتوقع أن يوافق اليوم المجلس المركزي لمصرف لبنان على تعديلات للتعميم الأساسي الرقم 151 تتضمّن تسديد 150 دولاراً لكل زبون يستوفي شروطاً محدّدة. فقد جاءت هذه التعديلات بعد زيارة قام بها حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي لمناقشة التطوّرات المتعلقة بهذا التعميم ربطاً بأمرين: فشل فكرة صدور سعر صرف موحّد ضمن قانون موازنة 2024، وموافقة عدد من المصارف الكبيرة على ضرورة تسديد هذا المبلغ لتحفيز فكرة تسديد الودائع.

إذاً، حُسم النقاش الذي كان دائراً طوال الشهر الماضي بشأن التعميم 151. تقول مصادر مطّلعة، إن المحفّز الأكبر لهذا التعميم هو عدد من المصارف الكبرى التي كانت تلتقي دورياً برئيس الحكومة نجيب ميقاتي وتعرض عليه أفكاراً ومشاريع تهدف إلى تمكين الحكومة من ادّعاء «توحيد سعر الصرف». وهذا الأمر ينخرط في صلب المشروع الوحيد لدى حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري والقائم على فكرة توحيد سعر الصرف والحفاظ على ثباته. كانت الفكرة المبدئية التي توصّل إليها هؤلاء، والتي نوقشت في لجنة المال والموازنة، أن يصدر ضمن قانون موازنة 2024، ما يشير إلى توحيد سعر الصرف. والتوحيد لا يمكن أن يتم إلا برفع سعر الصرف إلى مستويات هي الأقرب إلى سعر السوق.

هذا المشروع اصطدم بعقبتين؛ الأولى أن لجنة المال والموازنة وسائر النواب اعترضوا على تحميل مسؤولية تحديد سعر الصرف لهم، واعتبروا أن هذا الأمر يقع على عاتق مصرف لبنان والحكومة. وفشلت كل محاولات منصوري في إقناع النائب إبراهيم كنعان بهذا الأمر، إذ كشف الأخير عن دراسة قانونية خلاصتها أن تحديد سعر الصرف لا يقع ضمن مسؤولية مجلس النواب، فضلاً عن أن موقعه ليس ضمن الموازنة بأيّ شكل من الأشكال. أما العقبة الثانية، فهي تتعلق باعتراض واسع بين المصارف بسبب عدم قدرتها على تحمّل تسديد 150 دولاراً للزبائن الذين يستوفون الشروط. بعض التقديرات لدى المصرفيين تشير إلى أن المستفيدين الحصول على الـ150 دولاراً شهرياً، قد يتجاوز 200 ألف زبون من أصل نحو 800 ألف زبون مؤهّلين لهذه الاستفادة. وبالتالي فإن الكلفة الإجمالية ستكون 30 مليون دولار شهرياً ونحو 360 مليون دولار سنوياً. منصوري ونوابه، وخصوصاً سليم شاهين وبشير يقظان، وافقوا على أن يتقاسم مصرف لبنان الكلفة مع المصارف مناصفة. لكنّ المصارف المعترضة بدأت تثير الكثير من الشكوك حول الاستفادة، ولا سيما أن التعميم 151 كان يفرض سقفاً للسحوبات بقيمة 1600 دولار على سعر صرف 15000 ليرة أي ما مجموعه 24 مليون ليرة، وبالتالي فإن 150 دولاراً تساوي بسعر السوق نحو 13,4 مليون ليرة، ما يعني أنه ما زال متاحاً تسديد الباقي بالليرة، لكن على أي سعر صرف؟ وعندما لاحظ سائر المصرفيين باستثناء خمسة منهم، أن هناك إصراراً من كل من حولهم على إصدار هذه التعديلات انخرطوا في تفكيك المشروع من خلال التفاصيل. وفي الاجتماع الذي عُقد قبل نحو أسبوع بين منصوري ووفد جمعية المصارف، جرى نقاش موسّع في العديد من النقاط، بينها ورقة تقدّم بها رئيس الجمعية سليم صفير، وتمحورت الاقتراحات بين تسديد 100 دولار بدلاً من 150 دولاراً والباقي بالليرة وفق سعر صرف يراوح بين 15 ألف ليرة و20 ألف ليرة. بعض المصرفيين ناقش في استفادة تجّار الشيكات المصرفية من التعميم، وبعضهم الآخر ناقش في تداعيات التعميم على ميزانيات المصارف، وعلى الكتلة النقدية في حال السماح بتسديد ليرات إلى جانب الـ150 دولاراً أو الـ100 دولار.

(هيثم الموسوي)

> قيمة حساب فيه 100 ألف دولار باتت تساوي اليوم في أقصى حدّ ممكن نحو 18 ألف دولار

وبصدور الموازنة من دون أي إشارة إلى سعر الصرف، بل تضمّنت تحميل مصرف لبنان مسؤولية تحديد سعر الصرف، وبعد عودة منصوري من السفر، التقى الأخير مع ميقاتي واتفقا على أن يكون التسديد حصراً بالدولار بقيمة 150 دولاراً لكل زبون يستوفي الشروط، وأن تسجّل ميزانيات المصارف على سعر الصرف السوقي. الشروط لم تتضح بعد بكاملها، إنما أبرزها أن المستفيدين من التعميم 158 (سحب 400 دولار نقداً و300 دولار نقداً من الحساب) لن يستفيدوا من التعميم 151 بصيغته التي ستصدر. كما أن من شروط الاستفادة أن يتم التحقق من وجود تجارة للشيكات، وأن تُحضر هذه الاستفادة بزبون مهما تعدّدت حساباته في كل المصارف.

عملياً، هذا التعميم لا يلغي وجود هيركات كما يُروّج، ولا يلغي حقيقة أن المصارف ومصرف لبنان يمارسان كابيتال كونترول على النقد الأجنبي «الفريش» بصورة مقنّعة وسلبية جداً. في الواقع، مهما كان شكل التعميم، فإنه يمثل مواصلة للألعاب البهلوانية التي أطلقها حاكم مصرف لبنان السابق رياض سلامة عندما كان يقود النظام المالي والمصرفي باسم كل قيادات النظام السياسي الراغبة في تغطية الأزمة بمظلّة وهمية لغاية فرض التكيّف على المجتمع. الحسابات المالية (القيمة الحالية) تدلّ بصورة واضحة على أن قيمة حساب فيه 100 ألف دولار باتت تساوي اليوم في أقصى حدّ ممكن نحو 18 ألف دولار، أي 18%. وهذا الرقم في الحسابات نفسها ينسحب على الحسابات التي تفوق ذلك، أي أنه لا يمكن تحصيل أكثر من هذا الرقم بالقيمة الفعلية إذا احتسبت عوامل الزمن والتضخم.

تضخّم مفرط وتآكل في المداخيل والثروة وتفكك في المؤسسات العامة والخاصة، فضلاً عن خسائر في شبكة الأمان الاجتماعية وتقديماتها من تغطية صحية وبدلات تعليم.

من نتائج التعميم 151 إطفاء جزء من خسائر القطاع المصرفي. كل دولار سدّدته المصارف للمودعين بالليرة اللبنانية، أتاح لمصرف لبنان شطب دولار من خسائره المتراكمة بالعملات الأجنبية. وفي المقابل، سيدفع مصرف لبنان ثمن هذا الشطب، عبر طبع المزيد من الليرات لإمداد المصارف بسيولة. حتى عام 2020، كانت لدى مصرف لبنان خسائر متراكمة تبلغ 42,8 مليار دولار مقابل سيولة بالعملة الأجنبية قيمتها 22 مليار دولار. والمعادلة كانت قائمة على أن ودائع الناس بالدولار، التي تبخّرت، وظّفتها المصارف لدى مصرف لبنان؛ من كان الخاسر من لعبة التعاميم؟ المودع دفع الثمن مباشرة عبر «هيركات» مباشر على وديعته يمثّل الفرق بين سعر الصرف المحدّد من مصرف لبنان وسعر الصرف الفعلي في السوق الموازية. بلغ الهيركات في عام 2020 نحو 20% ووصل في آذار 2023 في حدّه الأقصى إلى 90%.

إلى الخارج عائدة لنافذين سياسيين ورجال أعمال وأمنيين وحتى لأمراء خليجيين. الباقون، تعاملت معهم المصارف من خلال التعميم 151 الذي قضى بأن يشتري مصرف لبنان من المصارف التجارية، الدولارات المسجّلة في حسابات الزبائن مقابل ليرات وفق سعر صرف معيّن. تعدّل التعميم عدّة مرات لتعديل سعر الصرف الذي بلغ في نسخته الأخيرة 15000 ليرة مقابل الدولار فيما حُدّد سقف السحوبات بـ1600 دولار شهرياً.

التعديلات التي طرأت على التعميم 151، كانت تواكب تطوّرات سياسية ومصرفية ونقدية. كلما كان هناك حدث يتطلّب مزيداً من محاولات فرض التكيّف على المجتمع، يتم رفع سعر صرف سحب الدولارات من المصارف. وهذا كان مرتبطاً أيضاً بوتيرة ارتفاع سعر الصرف السوقي. عملياً، لعب التعميم 151 دورين؛ الأوّل كان عبارة عن كابيتال كونترول خاص بمصرف لبنان يحدّد من خلاله سقوف السحب الشهري، فضلاً عن ضخّ الليرات إلى السوق. أما الدور الثاني فيتمثّل في كونه أداة لقصّ الودائع (haircut)، إذ كان المودعون يحصلون من خلاله على قيمة مدنية لأموالهم المودعة لدى المصارف.

في نيسان المقبل يصبح عمر التعميم أربع سنوات يعكس فيها نهج مصرف لبنان بقيادة حاكمه السابق رياض سلامة، في التعامل مع الأزمة. هو منهج موجّه لحماية النافذين وأموالهم وحماية المصارف وأصحابها، بالإضافة إلى تخدير الناس من خلال الأعيبه المتجدّدة. فمن الواضح أن جوهر التعميم بمثابة إشهار «بديل» مقابل المفاوضات التي أطلقتها حكومة حسان دياب في حينه مع صندوق النقد الدولي. الانخراط في برنامج مع الصندوق هو مسار معاكس لمصالح قوى الحكم وأصحاب المصارف ورجال الأعمال والنافذين. ستتضمن إعادة هيكلة للقطاع المصرفي وخطّة لتسوية أوضاعها، ما يعني بشكل تلقائي إعلان إفلاس عدد كبير من المصارف ودمج بعضها الآخر، وهيركات على الودائع. في هذا السياق، نجح التعميم لفترة معينة كحلّ بديل للمودعين في مواجهة مفاعيل العلاقة مع صندوق النقد.

أيضاً جاء التعميم ليعوّض حرمان المودعين من أموالهم، إذ منحهم فتاتاً قبلوا به.

لكن مقابل ذلك، كان على المصرف المركزي ضخّ كميات هائلة من الليرات في السوق ليشتري من خلالها «الدولارات الرقمية» من المصارف. وأولى نتائج التعميم المباشرة، تمثّلت في تضخّم الكتلة النقدية في التداول، التي ارتفعت من نحو 14 تريليون ليرة في نيسان 2020 (مع إصدار التعميم) حتى بلغت ذروتها تقريباً في شباط 2023 بقيمة 76 تريليون ليرة. دفع المواطن ثمن هذا الأمر بشكل غير مباشر عبر تضخّم هائل في الأسعار ودورات

> من نتائج التعميم ضخّ كميات هائلة من السيولة باللّيرة وتحفيز تضخّم الأسعار

تعميم يختزل الهيركات والكابيتال كونترول

ماهر سلامة

آتى التعميم 151 في ظروف عمّت فيها الفوضى بعد إفلاس المصارف وانهيار الليرة. كان الهدف منه، محاولة السيطرة على هذه الفوضى لتغطية مفاعيل الانهيار، ولجوء مصرف لبنان والمصارف إلى الكابيتال كونترول والهيركات المقنّعيْن. وفي سبيل ذلك، بنت السلطة بالتعاون مع مصرف لبنان والمصارف أسواراً حبسوا فيها أنفسهم مع كل أفراد المجتمع لتسويق «إنكار الانهيار». بهذا المعنى، أصبحت الودائع هي محور كل شيء في الاقتصاد وفي علاقة المصارف مع الزبائن وفي تبديد ما تبقّى من سيولة بالعملة الأجنبية.

في هذا الإطار، من أولى الخطوات التي قام بها مصرف لبنان هي إصدار التعميم 151 في نيسان 2020، أي بعد نحو ستة أشهر على قيام المصارف بأكبر إقفال إرادي لأبوابها (ابتداءً من ليلة 17 تشرين الأوّل 2019). في تلك الفترة توقّفت المصارف عن تسديد الودائع بالدولار لعموم الزبائن بعد تقنين لعدّة أشهر، بينما عملت سراً على تهريب ودائع

إشارة قضائية على عقارات بنك الاعتماد وطريبه

وضعت النائب العام في جبل لبنان القاضية غادة عون أمس، إشارة منع تصرف على عقارات بنك الاعتماد اللبناني وعلى العقارات الشخصية التي تعود لرئيس مجلس إدارته جوزيف طربيه. أتى الحكم بناءً على دعاوى تقدّم بها مودعون احتجز المصرف ودائعهم، منها ودائع بالدولار الفريش تمّ إيداعها بعد 17 تشرين 2019.

وكانت عون اتّخذت قراراً مماثلاً الأسبوع الماضي، بوضع إشارة على العقارات المملوكة من بنك الموارد الذي يرأس مجلس إدارته الوزير السابق مروان خير الدين. وفي كلتا الحالتين، وجّهت القاضية مجموعة إنذارات إلى المصرفيْن، كما تفاوضت معهما للتعاون لردّ الودائع إلى أصحابها. إلا أن المصرفيْن أصرّا على إعطائها لهم وفق التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان فقط.

(الأخبار)

تقرير

ملف التفرّغ في «اللبنانية» قريباً تقليص المرشحين إلى 1250

فاتن الحاج

يبدو أن الطريق باتت معبّدة أمام عبور ملف تفرّغ الأساتذة المتعاقدين في الجامعة اللبنانية من وزارة التربية إلى مجلس الوزراء، في غضون أسبوعين كحدّ أقصى، بعد عملية «ترشيق» تضمن تأمين التوازن الطائفي بما يسهّل إقرار الملف، مع «مراعاة حاجات الجامعة كمعيار أساسي» وفق مصادر في الجامعة.

ويُتوقع، بنتيجة «الترشيق»، حذف نحو 500 اسم من لائحة المرشحين للتفرّغ (تضمّنت 1760 أستاذاً) التي رفعها رئيس الجامعة بسام بدران إلى وزير التربية، عباس الحلبي، ما يجعل العدد المزمع تفريغه هذا العام قريباً من ذاك الذي أقرّ عام 2014 (1220 أستاذاً)، علماً أن عدد طلاب الجامعة اليوم (نحو 65 ألفاً) يوازي ما كان عليه عددهم في العام الدراسي 2013 - 2014، فيما بلغ عدد الأساتذة الذين تقاعدوا منذ عام 2014 نحو 950 أستاذاً، إضافة إلى تقاعد عدد من الأساتذة المتعاقدين قبل أن يتفرّغوا.

في انتظار إقرار الملف في مجلس الوزراء الذي يؤمّن الحدّ الأدنى من الاستقرار الوظيفي للأستاذ المتعاقد، يعيش نحو 3300 من هؤلاء واقعاً معيشياً لا يُحسدون عليه، إذ إن أجرة الساعة لا تزال 200 ألف ليرة للأستاذ المعيد، و250 ألفاً للأستاذ المساعد، و300 ألف للأستاذ، فيما لم تصدر عقود المشاهرة (القبض شهرياً) حتى الآن رغم صدور قرار في مجلس الوزراء في هذا الشأن. وهم تقاضوا مطلع هذه السنة مستحقات العام الدراسي 2021 - 2022، علماً أنهم محرومون من بدل النقل الذي يتقاضاه المعلمون المتعاقدون في التعليم الرسمي ما قبل الجامعي.

ورغم أن الجامعة تقوم على أكتاف الأساتذة المتعاقدين الذين يشكلون نحو 80% من كادرها التعليمي، لم يُرصد لهم بدل الإنتاجية الذي يتقاضاه زملاؤهم في التفرّغ والملاك (650 دولاراً من وزارة التربية) أو الذي يناله الموظفون المدربون في الجامعة (300 دولار)، كما لم يطرأ أي تعديل على أجرة الساعة، إذ إن طرح رفع الأجرة إلى مليون و400 ألف ليرة سيرتب كلفة توازي 1500 مليار ليرة، أي نحو ربع موازنة الجامعة التي تبلغ 5600 مليار. وإذا كان قرار التفرّغ المنتظر صدوره قريباً سيحل مشكلة نحو 1200 أستاذ، بحيث سيتقاضى هؤلاء 7 رواتب وحوافز، فماذا عن الـ 2000 الباقين؟ كيف ستُحل قضيتهم؟

(مروان بو حيدر)

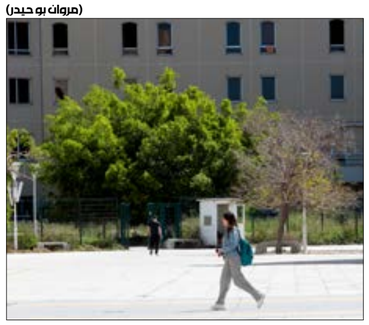

اخبار

مدير في «اللبنانية» يلغي علامات بسبب النظافة

شكا طلاب في كلية العلوم الاجتماعية، الفرع الخامس، في صيدا، من قرار اتّخذه مدير الكلية نديم منصور، بإلغاء علامة الحضور التي تمثّل ما نسبته 10% من مجموع علامات الطالب، كعقاب جماعي لأن عدداً من الطلاب لم يلتزموا بمعايير النظافة ضمن قاعة ترفيه جديدة استحدثتها الإدارة.

الحادثة التي بدت سريالية، لحصولها داخل حرم جامعي، أكّدها منصور لـ«الأخبار»، مبدياً اقتناعه الشديد بصحّة قراره، بعد تحذيرات متكرّرة وجّهتها الإدارة إلى الطلاب بضرورة الحفاظ على النظافة. ورغم إقراره بالظلم الذي سيلحق بطلاب لا ذنب لهم بإهمال زملائهم، يصرّ منصور على تنفيذ قراره من منطلق أنّ «الإدارة لا يمكنها أن تقوم بدور الشرطي وتراقب كل طالب»، آملاً أنّ «تشكّل الخطوة صدمة للطلاب جميعهم تدفعهم للحفاظ على النظافة»!

التربية تحقّق في مخالفات الكلية الشرقية

فتحت وزارة التربية تحقيقاً في المخالفات المالية في مدرسة الكلية الشرقية في زحلة التي يديرها الأب شربل أبوا من الرهبنة الباسيلية الشويرية، بعدما تبيّن وجود فجوة مالية في الحسابات. وكان الفاتيكان كفّ يد رئيس الرهبانية الباسيلية الشويرية، ما أدّى إلى بدء مساع للفلفة المخالفات وطيّ التحقيق، إذ أعلن مطرانّ زحلة للروم الكاثوليك إبراهيم إبراهيم، بشكل مفاجئ خلال احتفال برعاية وزير التربية في زحلة، تعيين الأب أبوا نائباً له للشؤون التربوية رغم معارضة المدبّرين في الرهبنة الشويرية.

(الأخبار)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان شطب شركة

بمُوجب محضر اجتماع الجمعية العُمومية العادية بصورة استثنائية للمُساهمين بتاريخ 2024/1/12 تقرر بتاريخ 2024/1/18 حلّ شركة افريقا سويفت (أوف شور) ش.م.ل. رئيس مجلس إدارتها السيد فيليب جونار وشطب قيدها من السجل التجاري في بيروت حيث هي مُسجلة برقم /1808181/ ورقم تسجيلها في المالية /3077030/.

فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وظلاحظاته خلال عشرة أيام من آخر نشر.

أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف مارلين دميان

إعلان قضائي

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية المدنية في النبطية
برئاسة القاضي المُكلف أحمد مزهر
وعُضوية القاضيين ليلى الخراط وسيرينا صفير
سنداً للمادة 3 من قانون 82/16 إبلاغ المُستدعى ضدهما:
1 – محمد محمد طفيلي
2 – جميلة موسى حسّن دياب
المجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الاستدعاء ومربوطاته المُقدم من المُستدعي: محمد عميس بوكالة المُحامي حسين مروة بموضوع إزالة شيوع للعقار /311/ منطقة دير الزهراني العقارية والمُسجل برقم أساس 241/ش/2022 مدور/213/ش/2024 واتخاذ محل الإقامة ضمن نطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر أو توكيل مُحامٍ حيث يُعد مكتبه مقاماً مُختاراً لكم أينما وُجد هذا المكتب وإلا سيتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بواسطة التعليق على باب ردهة المحكمة.

رئيس القلم
فاطمة فحص

إنذار

تدعو دائرة تنفيذ بعلبك المُنفذ عليها: جوستينا انانكيتي المجهولة محل الإقامة للحُضور إلى قلم الدائرة أو إرسال وكيل قانوني لتبلغ الإنذار التنفيذي ومربوطاته وذلك بالمُعاملة التنفيذية رقم 2023/152 التي يُنفذها أحمد عبده رُغيب والمُتضمنة تنفيذ الحُكم الصادر عن المحكمة الشرعية الجعفرية في بعلبك رقم أساس 124 تاريخ 2023/3/20 والقاضي بثبوت الطلاق اعتباراً من تاريخ 2022/5/30.

لذلك فإن هذه الدائرة تُنذركم وفق ما ورد أعلاه علماً أن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان ويُصار بعد انقضاء المُهلة ومُهلة الإنذار البالغة خمسة أيام إلى مُتابعة التنفيذ أصولاً وإن لم تتخذ محل إقامة ضمن نطاق هذه الدائرة فيتم إبلاغك في قلم الدائرة.

رئيس قلم تنفيذ بعلبك
عباس شبشول

إعلان

شطب قيد شركة تجارية
بمُوجب محضر جمعية مُنعقدة في 2023/12/12 تقرر بتاريخ 2024/1/23 شطب قيد شركة ليترا ش.م.ل. أوف شور المُسجلة تحت الرقم 1216 رئيس مجلس إدارتها السيد نبيل علي البنا نهائياً من قيود السجل التجاري في بيروت.

الرقم المالي: 230272

فعلى كل ذي مصلحة أن يقدم مُلاحظاته أو اعتراضه خلال مُهلة عشرة أيام من آخر تاريخ نشر.

أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف مارلين دميان

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي أبو زيد وإيهاب بعاصيري مُنتدباً.

المُستدعى ضده: ملحم بن إبراهيم شاهين والمجهول محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحُكم رقم 2023/176 تاريخ 2023/11/16 والذي قضى باعتبار العقار 389 من منطقة معروب العقارية غير قابلة للقسمة عيناً وإزالة الشيوع عن طريق البيع بالمزاد العلني أمام دائرة التنفيذ في صيدا وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.

رئيس القلم
سلام الغوش

◄ مفقود ►

فُقد جواز سفر باسم عصام حيدر يعقوب برقم A16668619 عراقي الجنسية في منطقة طرابلس - التبّانة، الرجاء ممّن يجده التواصل على الرقم: 00964780760000

◄ وفيات ►

مدير عام إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية
المهندس ناصيف سقلاوي
أعضاء لجنة الإدارة
نقابة الموظفين والعمال
مجلس صندوق التعاضد
الجمعية الرياضية
رابطة القدامى
يتقدمون بأحر التعازي لرئيس مصلحة الشحن والتأمين السيد حسين نصرالله
بوفاة والده المرحوم
السيد محمد جعفر نصرالله
تغمّده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جنانه، وألهم عائلته الصبر والسلوان.

إعلان

صادر عن أمانة السجل التجاري في النبطية
بمُوجب الطلب المُقدّم من المُستدعي السيدة أماني قاسم حلال والمُؤرخ تاريخ 2023/12/27 والمُسجل لدى أمانتنا بالرقم 6003999/عام تاريخ 2017/9/13 تحت اسم القاسم لمواد البناء والذي يطلب بمُوجبه تعديل الاسم التجاري ليُصبح K-Hijazi for Trading And Contracting وبتاريخ 2024/1/4 تقرر النشر.
مُهلة الاعتراض عشرة أيام تلي آخر نشر
أمين السجل التجاري في النبطية
فاطمة فحص

طوفان الأقصى

السعودية تُعاقب محمد رامي إمام على مناصـرة فلسطين!

رغم وجود اختلافات واضحة بين موقفَي الممثلين محمد سلام ومحمد إمام تجاه التضامن مع غزّة، إلا أنّ الردّ السعودي واحد لا يتغيّر. ردّ ملخّصه: «لن نسمح بإحراجنا، ولن نفوّت حرفاً واحداً يذكّر جمهور «موسم الرياض» بأنه يُقام على أنقاض بيوت غزة ودماء شعبها»

القاهرة ـ **لبنى سليمان**

في «موسم الرياض» الذي يستمرّ حتّى الربع الأول من عام 2024، التضامن مع فلسطين جريمة لا تسقط بالتقادم. هذا ما تأكّد منه الجميع بعد انتشار خبر وقف تصوير مسلسل محمد عادل إمام الجديد «كوبرا» وسحب فيلمه «أبو نسب» من الشاشات السعودية بسبب كلمة التضامن المقتضبة التي أطلقها من قلب العاصمة السعودية دعماً للشعب الفلسطيني الصامد (الأخبار 2024/1/22). على رغم وجود اختلافات واضحة بين موقفي الممثلين المصريين محمد سلام ومحمد إمام تجاه التضامن مع فلسطين، لكن الرد السعودي واحد لا يتغير. رد ملخّصه: «لن نسمح بإحراجنا، ولن نفوّت حرفاً واحداً يذكّر جمهور «موسم الرياض» بأنه يُقام على أنقاض بيوت غزة المهدمة ودماء شعبها».

قبل ثلاثة أشهر، أطلّ سلام على جمهوره في فيديو مؤثر (الأخبار 2023/10/26) انتقد بشكل غير مباشر انطلاق الموسم (28 تشرين الأول/ أكتوبر 2023)، معتذراً عن عدم السفر إلى العاصمة السعودية لتقديم مسرحيته الكوميدية «زواج اصطناعي» (من بطولته وتأليف وإخراج محمد محمدي)، أولى المسرحيات المصرية في «موسم الرياض». وختم بأنّه عاجز عن إضحاك الناس في هذه الظروف. كان ذلك في الأسابيع الأولى للحرب التي جاوزت اليوم يومها المئة، على الفور، بحث السعوديون عن بديل له، مع تمرير معلومة مفادها أنّ سلام لم يعد مرحّباً به في السعودية أرضاً وشاشات! دفع الثمن لاحقاً بيومي فؤاد الذي تكلّم بلسان رئيس «الهيئة العامة للترفيه» تركي آل الشيخ، مدافعاً عن مسرحيات «موسم الرياض»، فمزّق المصريون صورته في قلوبهم، وبات شبه منبوذ فنياً وجماهيرياً. أما محمد عادل إمام، فلم يقاطع الموسم الذي يشرف عليه تركي آل الشيخ. ذهب أولاً إلى حضور افتتاح فيلمه «أبو نسب» (تأليف رامي وتار ـ إخراج رامي إمام) الذي حقّق حتى الآن 15 مليون ريال سعودي. ثم ذهب ثانياً مع شقيقه رامي إمام لتسلّم جائزة تكريم والدهما في احتفال «جوي أوارد» يوم 21 كانون الثاني (يناير) الماضي. ليلتها، خرج عن النصّ لأقل من خمس ثوانٍ، موجّهاً تحية إلى الشعب الفلسطيني البطل. بعضهم ظنّ أنّ السعوديين سيكتفون بحملات الهجوم المعتادة عبر منصّة إكس عبر ذبابهم الإلكتروني، لكن الهجوم استمرّ إلى ما لا نهاية. حتى إنّهم أطلقوا شائعة سخيفة مفادها أنه يحبس والده المريض. لكن يبدو أن مفاوضات أخرى كانت تجري وراء الكواليس، إذ تردّد أنّ آل الشيخ طلب من ابن «زعيم الكوميديا المصرية» مسح الفيديو عن صفحاته. طلب تردّد أيضاً أنه تكرّر مع محمد سلام. كأنّ لسان آل الشيخ يقول باختصار: «افعل أي شيء يدلّ على أنك نادم». وعندما لم يفعل، وصل القرار إلى موقع تصوير مسلسل «كوبرا» (كتابة أحمد محمود أبو زيد وإخراج أحمد شفيق خورشيد) الذي كان مقرّراً عرضه في رمضان 2024. إلا أنّ مجموعة «إم. بي. سي» تراجعت عن شراء المسلسل الذي كان سيُبعيد محمد عادل إمام إلى السباق الرمضاني بعد غياب ثلاث سنوات منذ آخر أعماله «النمر»، قدّم بعدها فيلمَي «عمهم» ثم «أبو نسب». لكن انسحاب القناة ـ صاحبة حقوق العرض ـ يعني عدم قدرة المنتجة مها سليم على الاستمرار بعد تصوير استمر ثمانية أيام. والحل الوحيد أن تعرض «الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية» التابعة للاستخبارات المصرية) على سليم استعدادها لعرض المسلسل. لكنه امر غير متوقع لأسباب عدة أولها عدم رغبة رجال السيسي في إظهار تحدٍّ مباشر لرجل محمد بن سلمان القوي، رغم الخصام الذي طال بين البلدين على كل المستويات. والأهم أنّ «المتحدة» تعاني من أزمة مالية ستؤثر على عدد ومستوى مسلسلاتها في رمضان المقبل. والدليل غياب نجوم كثر هذا الموسم، بالتالي فالإنفاق على مسلسل من بطولة نجم جماهيري امر ليس بالسهل. على خط موازٍ، أكد متابعون للصالات السينمائية في السعودية سحب فيلم «أبو نسب» منها رغم أنه نافس على صدارة شباك التذاكر في الأسابيع الأربعة الأخيرة، أي إنّ القرارات الغاضبة تضرّ اقتصاد الترفيه السعودي، وبرمجة «إم. بي. سي» التي باتت الآن في حاجة إلى مسلسل بديل في وقت قياسي بعد الانسحاب من مشروع «كوبرا». لكن كل ذلك لا يهمّ صاحب القرارات الغاضبة ولا مناصريه السعوديين عبر منصة إكس. فالسعودية لا تحتاج أحداً، بل إنّ الجميع يحتاجها وعليه أن ينصاع للأوامر! لا حديث عن فلسطين ولو عبر جملة تضامن لا تحمل أي إدانة، وسنعاقب أي نجم حتى لو كان ابن «الزعيم».

سحبت الصالات السعودية فيلمه «أبو نسب» رغم أنه نافس على صدارة شباك التذاكر في الأسابيع الأربعة الأخيرة

> **القرارات الغاضبة تضرّ اقتصاد الترفيه السعودي وبرمجة «إم. بي. سي»**

حملة المقاطعة: غرّدوا ضد «بوب» الصهيوني

«لنغرّد معاً يوم الجمعة عند الساعة السابعة بتوقيت فلسطين، ضد اللعبتين المتواجدتين على super play». تطلق «حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان» اليوم الجمعة حملةً جديدة تهدف إلى مقاطعة العاب إسرائيلية متوافرة على الهواتف والأجهزة الخليوية

تطلق «حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان» اليوم الجمعة حملة جديدة تهدف إلى مقاطعة ألعاب إسرائيلية متوافرة على الهواتف والأجهزة الخليوية. ألعاب تُضمّن السردية الصهيونية في خطوات اللعب فيها. في هذا السياق، بدأت الحملة إعلاناتها الترويجية على صفحات السوشال ميديا، متوجّهة إلى كل مناصر للقضية الفلسطينية: «لنغرّد معاً يوم الجمعة عند الساعة السابعة بتوقيت فلسطين، ضد اللعبتين المتواجدتين على super play وهما: Dice dreams و Domino Dreams». وأشارت الحملة إلى أن التغريدات ستكون باستخدام الهاشتاغات التالية #boycott_superplay #boycott_dicedreams #boycott_dominodreams في خطوة للتوعية حول مخاطر تلك اللعبتين وتأثيرهما على الأجيال الجديدة.

على الضفة نفسها، أوضحت الحملة في بيانها الذي نشرته على صفحاتها الافتراضية بأنّ «شركة Super play لتطبيقات الألعاب، هي شركة إسرائيلية أسّسها ويديرها حالياً الإسرائيلي إيال نيتزر منذ عام 2019. أما مقرّ الشركة، فهو في الكيان الإسرائيلي، إلى جانب مكاتب

لها في أوكرانيا، ورومانيا، والهند». وتوضح الحملة: «أصدرت هذه الشركة حتى اليوم تطبيقي العاب ملائمين للعب الآمن لجميع الفئات العمرية، هما Dice dreams و Domino Dreams. يمكن تحميل كلا اللعبتين مجاناً على Google Play و Apple Store، مع خصائص إضافية مدفوعة. حقّقت اللعبة الأولى نجاحاً وانتشاراً متخطيةً عتبة العشرة ملايين تنزيل منذ إصدارها في آب (أغسطس) 2019، فيما تخطّت اللعبة الثانية عتبة المليون تنزيل منذ إصدارها في عام 2022».

تشير الحملة إلى أنّ تطبيقات الألعاب هذه الإسرائيلية المنشأ، تحقّق أرباحاً عبر الإعلانات التي تبثها أثناء اللعب، وكذلك عبر شراء خصائص إضافية للعب. كما أنّ مصممي اللعبة أو المشرفين عليها يمكن أن يضيفوا في أي وقت، محتوى مباشراً أو غير مباشر، يروّج للرواية الإسرائيلية، أو يبث إعلانات إسرائيلية مشبوهة. مع العلم أنّ بوب Bob، وهو بطل لعبة Dice Dream يصوّر الرجل الذي عاد من رحلة، ليجد أنّ بعض الأشخاص اعتدوا على منزله فقرر مجابهة أعدائه في قصة تحتمل إسقاطات من الصراع العربي الإسرائيلي. وهنا تكمن الخطورة».

وقد تعاونت الحملة اللبنانية مع حملات عربية في تونس والأردن، هما «الحملة التونسية لمقاطعة ومناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني»، وحملة «تجمّع اتحرّك لدعم المقاومة ومجابهة التطبيع» الأردنية. فمن المعروف أنّ الحملتين تسخّران كل جهودهما للتوعية حول المقاطعة بمختلف أشكالها الثقافية والأكاديمية والعلمية والرياضية والترويج لها في مختلف الاتجاهات. كما أنّ التكاتف بين الحملات، يشكّل دفعاً قوياً يزيدها فعاليةً على المستوى الجماهيري.

(الأخبار)

> **تعاون مع حملات عربية في تونس والأردن**

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4516

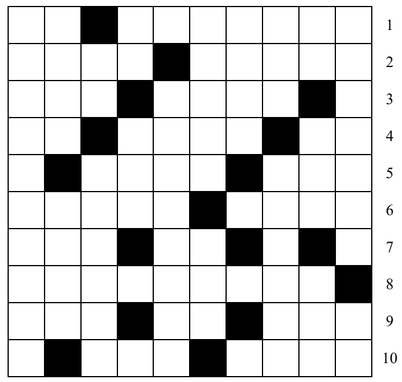

أفقيا

1- جزيرة سياحية يونانية – هيئة الملابس – 2- أديب فرنسي راحل – فرعون مصري – 3- حدائق مُخضرّة – غزال – 4- دق الحب وجرشه – دواء يُطلى به الجرح – سقي – 5- ذكر الأفعى – يريد – 6- ما تستر به المرأة وجهها – نواقيس – 7- مرتفع من الأرض – مدينة في السودان – 8- أدبية مصرية راحلة – 9- مشروب ساخن – شحم – آخذ العسل بطرف إصبعه ولحسه – 10- من ملوك انكلترا – رسول

عمودياً

1- معركة شهيرة بين العثمانيين والمماليك – لدى أو عند بالأجنبية – 2- للنداء – صخر عظيم مشرف على الهبوط بالعامية – أصبح سهلاً – 3- شرف ورفعة – مقاييس ومعايير وأوزان – 4- ملك إنكليزي عُرف بالفاتح – 5- خلاف ليلى – تقوم بهجوم – 6- بلدة لبنانية في قضاء الكورة – 7- أمعن في السير أو الحفر – ما ارتفع من ماء البحر – 8- للندبة – مقياس زلازل – 9- خلاف شهيق – إسم قديم لفلسطين وخليج العقبة – 10- مسرحية لشكسبير

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- بيت مري – صفح – 2- شارع الحمرا – 3- اف – يلوستون – 4- رعد – ي ي ي ي – 5- يو – هن – دا – 6- نكروما – 7- برقوق – رابر – 8- ربو – أبو علي – 9- بالرمو – 10- آلهة الأرض

عمودياً

1- بشار بن برد – 2- يافع – كرب – 3- تر – دير قوبل – 4- معي – و و و – أه – 5- رالي – مقالة – 6- يلويها – برّاً – 7- حسين – رومل – 8- صمتي – باعوا – 9- فرويد – بل – 10- حان – الرياض

sudoku 4516

9	1		6				2	
	6			7		3		
	4	7	5		8			
2			9				5	8
8		1				4		
7	5				2			9
	2		4		6			
		9		3			4	
	8				5		1	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4515

8	7	2	9	3	6	1	4	5
9	1	4	5	2	7	3	8	6
6	3	5	8	1	4	9	7	2
1	2	9	7	4	8	6	5	3
4	6	7	3	5	9	8	2	1
5	8	3	1	6	2	7	9	4
2	4	8	6	9	1	5	3	7
7	5	1	2	8	3	4	6	9
3	9	6	4	7	5	2	1	8

مشاهير 4516

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب ومترجم وشاعر فلسطيني وُلد في لبنان. من مجموعاته الشعرية « أطلال «

9+4+5+6+7+1 = ماركة سيارات ■ 11+8+3 = عزيز النفس ■ 10+5+2 = أحرف متشابهة

حل الشبكة الماضية: **نيك سواردسون**

طوفان الأقصى

يوميات التنكيل والإبادة والحصار الإسرائيلي للقطاع قبل ظهور المقاومة

نورمان فينكلستين: غزة التي رفضت أن «تغرق في البحر»

شاءت المصادفة البحتة أن يقدّم المؤرّخ اليهودي المعادي للصهيونية محاضرةً عن وضع القطاع قبل وصول المقاومة إلى السلطة، قبل أيام فقط من بثّ منصّة Hulu إعلان بروباغندا تضليلياً عن «جمال» غزة قبل «حماس»! إلا أنّه لا يمكن إخفاء الشمس بغربال. فالتاريخ يحتفظ بسجلّ حافل من الإرهاب والتنكيل والإبادة التدريجية لأهل غزّة بهدف عزلهم ومحوهم من الوجود

تهاني نصّار

قبل أيام قليلة، عرضَت منصّة البث التدفّقي Hulu التابعة لمجموعة «ديزني» العالمية إعلان بروباغندا تضليلياً تبلغ مدته ثلاثين ثانية (الأخبار 2024/1/31)، يحمل الرسالة التالية: «هكذا كانت لتكون غزة من دون «حماس»». الإعلان المصنوع بواسطة الذكاء الاصطناعي وباللغة الإنكليزية، ينقسم إلى جزأين: الجزء الأول يبدأ بدعوة إلى زيارة مدينة غزة الجميلة: Come Visit beautiful Gaza بما يذكّر بالحملة الترويجية Visit Palestine الشهيرة التي أقامها الصهاينة في ثلاثينيات القرن الماضي، لتشجيع يهود أوروبا للهجرة إلى فلسطين، وكانت من تصميم الصهيوني فرانز كراوس (1905-1993). يعرض هذا الجزء صوراً ملوّنة ومولّدة بالكامل عبر الكومبيوتر، لا تمت للواقع بصلة، ويمكن وصفها بالـ«سيمولاكرا»

> كانوا يطلقون النار على كل من يتحرك في الليل «كأنها لعبة كومبيوتر رائعة وحقيقية»
> (جندي صهيوني)

بحسب تعريف الفيلسوف الفرنسي جان بودريار، أي إنّ هذه الصورة هي نسخة فقدت صلتها بالواقع ولا تحمل أي ارتباط بأي مدلول أصلي. الصور الأولى تبدو كأنها من الجنة: شاطئ ساحر وأشجار نخيل وأطفال فرحون وأناس كثر ربما في مهرجان على الشاطئ، وفنادق خمس نجوم وطعامٌ كثير، وحفلات ليلية، وطقوس دينية وسعادة وهناء. أما الجزء الثاني، فيبدأ عند تبدّل صورة رجل مسنّ ذي لحية بيضاء إلى صورة شابّ مقاتل ملثم وعبارة: «هكذا كانت لتكون غزة من دون حماس». تكرّ السبحة بصور مفبركة لمقاتلين من «كتائب القسّام» يحملون السلاح وآخرين في الأنفاق. تليها صورة لرئيس المكتب السياسي لـ«حماس» يحيي السنوار يحمل طفلاً وفي يد الطفل بندقية. رسالة الإعلان جاءت واضحة باللغة والخطاب والصورة، ولا نيّة لنا في هذه المقالة أن نستعرض طبيعة حكم «حماس» في القطاع أو محاولة الدفاع عن وجودها. تهتم هذه المقالة بملاحقة الخرافة التي يدّعيها هذا الإعلان بخصوص الحياة في غزة قبل وجود «حماس»، مستندةً بالكامل على بثٍ مباشر عبر اليوتيوب للمؤرّخ الأميركي نورمان فينكلستين الذي يعرض تاريخ غزة تحت الاحتلال الصهيوني وقبل إنشاء حركة «حماس».

اللافت في البداية هو أنّ خطاب الباحث اليهودي المعادي للصهيونية فينكلستين، لم يأتِ رداً على هذا الإعلان الترويجي، بل كان تعليقاً على قرار محكمة العدل الدولية في ما يخص الدعوة التي قدّمتها جنوب أفريقيا. ويجب القول إنّ الفيديو جاء في تاريخ 25 كانون الثاني (يناير) أي قبل يومين من بث الإعلان (27 يناير)، لكنه للمصادفة يتحدّث عن القتل والتنكيل والانتهاكات التي قام بها الاستيطان في حقّ الفلسطينيين في غزة خلال فترة احتلالها. بدأ الأستاذ الجامعي حديثه من عام 1956 حين «تواطأت إسرائيل مع بريطانيا العظمى وفرنسا للإطاحة بالرئيس المصري جمال عبدالناصر. ولدى غزو مصر، احتلّت إسرائيل غزة التي كانت حينها تحت الإدارة المصرية، مرتكبة مجازر واسعة النطاق».

وقبل أن يستند فينكلستين إلى كلام بيني موريس، أحد أشهر المؤرّخين الإسرائيليين الجدد، ينبّه متابعيه: «يجب أن نأخذوا في الاعتبار أنّني لا أتحدث عن يوم أمس، ولا عن السنة الماضية، ولا حتى عن العقد الماضي، بل أتحدّث عن المذابح المستمرة للفلّيين». وفقاً لموريس، فإنّ مدينة خان يونس وقعت تحت الاحتلال في الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر): «أطلقت القوات الإسرائيلية النار على المئات من اللاجئين والسكان المحليّين. وقبلها بيومين في مدينة رفح، قتلت إسرائيل بين 48 شخصاً و100 شخص». وبحسب مصدر الأمم المتحدة، فإنّ «إسرائيل قتلت حوالى 500 شخص في الأسابيع الثلاثة الأولى». ينتقل فينكلستين إلى المؤرّخ الفرنسي جان بيار فيليو (1961) الذي ألّف كتاب «تاريخ غزة» (فايار ــ 2012)، للتعليق على الأحداث ذاتها: «كانت الكلفة البشرية لاحتلال غزة في أربعة أشهر باهظة جداً، وإن أخذنا بأعداد الجرحى والمسجونين والأشخاص الذين تعرّضوا للتعذيب، يمكن القول إنّ واحداً من أصل مئة في غزة قد تعرّض للعنف والأذى الجسدي من قبل الغزاة». يشير فينكلستين إلى أنّ هذه النسبة من ضحايا الاحتلال قد تحققت اليوم في العدوان الصهيوني على غزة بعد أحداث 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023.

عند الاحتلال الثاني لغزة عام 1967، لم يتقبّل السكان الخضوع للاحتلال الصهيوني مرة أخرى. حاول العدو قمع المقاومة فيها بكل ما أوتي من قوة: «في عام 1970، قام جيش الاحتلال بوضع مخيمات اللاجئين على الحشود، وتحطيم الممتلكات والبيوت. فما كان من قوّات الاحتلال، سوى إضافة تكتيك القمع الوحشي المتمثّل في تضييق مخيمات اللاجئين. إذ أقتلعت أكثر من 13 ألف ساكن بحلول شهر آب (أغسطس).

لاري تاوك ــ «مخيم الشاطئ للاجئين»، قطاع غزة (طباعة جيلاتين الفضة ـ 50,8 × 61 سنتم ــ 2001)

نورمان فينكلستين: حوّلت إسرائيل غزة إلى معسكر اعتقال، وأرادت ترك السكان ليموتوا هناك

ذريعة الاشتباه بكونهم مقاومين، فزجّوهم في معسكرات الاعتقال». وفضحت الصحف العبرية ذلك بعد أسابيع من «ضرب الجنود وحرس الحدود للمعتقلين، وإطلاق النار على الحشود، وتحطيم الممتلكات والبيوت. فما كان من قوّات الاحتلال، سوى إضافة تكتيك القمع الوحشي المتمثّل في تضييق مخيمات اللاجئين. إذ أقتلعت أكثر من 13 ألف ساكن بحلول شهر آب (أغسطس).

يتأرجح الباحث المناصر للقضية الفلسطينية بين الماضي والحاضر، وهو يقارب بين تاريخ الصهاينة في قطاع غزة والعدوان الحالي الذي دخل شهره الخامس مع بداية شباط (فبراير) 2024، محاولاً القول إنّ التاريخ يتكرّر مراراً وأنّ نكبة أهل غزة مستمرّة. يشير إلى تصريحات رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو الذي أعلن عن سياسة تقليص عدد السكان في غزة. الخطوة ذاتها اتّبعتها قوّات العدو في عام 1956 أيضاً حين قلّصت مخيمات اللاجئين. بعد عشرين عاماً على احتلال غزة، في الانتفاضة الأولى عام 1987 «أثبت الغزّيون أنّهم غير قابلين للكسر». وتمنّى العدو كما جاء على لسان وزير «دفاعه» إسحاق رابين «لو أنّ غزة تغرق في البحر»، فيتخلّص من أهلها.

يذكّر فينكلستين المشاهدين بأنّ الأحداث هذه لم تحصل بسبب حكم حركة «حماس» في غزة كما يروّج الاحتلال، فأكبر دليل على ذلك أنّ ما يعرضه يسبق بعقود وصول الحركة إلى السلطة. لكن ما فعلته «إسرائيل» ــ بحسب قوله الذي يعترف بأنّه قد يبدو قاسياً بالنسبة إلى كثيرين لكنّه «مستعد لتأكيده ودعمه» ــ أنّها «حوّلت غزة إلى معسكر اعتقال، وتريد ترك السكان يتعذّبون ويموتون هناك». يؤكّد المؤرّخ الأكاديمي هذا الواقع بالاقتباس من الصحافية الإسرائيلية عميرة هاس (كان المؤرّخ إيلان بابيه قد ذكرها في إحدى محاضراته الجامعية بعد السابع من أكتوبر)، التي أمضت وقتاً طويلاً في غزة بسبب عملها مراسلة في صحيفة «هآرتس» العبرية، وألّفت كتاباً عن غزة التي «تعرفها مثل كف يدها». في عام 2008، وصفت هاس ما حصل في القطاع في بداية التسعينيات، أي قبل أن يخرج الصهاينة منها وتخضع لحكم «حماس»: «معسكر الاعتقال، أي غزة، كان موجوداً في ظل ظروف أشد قسوة لما يقرب من ثلاثة عقود، خلافاً للدعاية الإسرائيلية (وهذا اقتباس عن عميرة هاس وليس فينكلستين)، وقبل أن تتولى «حماس» السلطة وتطوّر مهاراتها العسكرية. إسرائيل لديها هدف سياسي في ذهنها، أن تحوّل غزة إلى معسكر اعتقالي عملاق، يقطعها عن باقي الأراضي الفلسطينية، ليصبح قطاع غزة كياناً منفصلاً ومحروماً من الجذور التاريخية والانتماء». حقيقة يؤكّدها أحد كبار علماء الاجتماع لدى الاحتلال باروخ كيمرلينغ (1939-2007) الذي قال في عام 2000 إنّ «غزة أصبحت أكبر معسكر اعتقال على الإطلاق».

يدرك فينكلستين أنّ الحقائق التي يطرحها، ستتعرّض حتماً للتشويه والتقليل من مصداقيتها، وإن استند في بحثه إلى اختصاصيين إسرائيليين أمثال هاس التي يعرّفها «المجتمع» الإسرائيلي بأنّها يسارية، وكيمرلينغ الذي يعتبرون أنّه كان متعاطفاً مع الفلسطينيين، فيذهب إلى الاقتباس من رئيس «مجلس الأمن القومي» السابق لكيان الاحتلال غيورا أيلاند معلّقاً بسخرية أنّ «السيد أيلاند يحمل رقماً قياسياً في موسوعة «غينيس» لعدد تصريحات الإبادة التي أدلى بها منذ السابع من أكتوبر». ففي عام 2004، وصف أيلاند ـ اليميني المتطرف غزة بأنّها «معسكر اعتقال ضخم». ويختم المؤرّخ بأنّ هذه استراتيجية الكيان الصهيوني للسيطرة على غزة وقمع أهلها الذين أثبتوا أنّهم «يرفضون الخضوع للاحتلال».

منذ انسحاب الصهاينة من القطاع ثم تولّي «حماس» السلطة على إثر الانتخابات الفلسطينية في عام 2006، فرض العدو الإسرائيلي حصاراً على القطاع «إذ وضع الناس على الحد الأدنى من النظام الغذائي الإنساني، فسمح بدخول كميات من المواد الغذائية لن تؤدي بسكان غزة إلى الجوع، لكنّها لن تبعدهم عن خطر المجاعة. منعت إسرائيل دخول الشوكولا والمربى والزنجبيل والفواكه والمكسرات والبسكويت والتشييس. كما منعت دخول الآلات الموسيقية والدفاتر وأدوات الكتابة والألعاب والدجاج والماعز». برّر الاحتلال هذا الحصار بأنّه يريد منع «حماس» من تسليح نفسها، فادى الحصار إلى تدمير اقتصاد القطاع، بحسب وصف الخبيرة الاقتصادية في «جامعة هارفرد» سارة روي: «إن اقتصاد غزة كان ممنهجاً له أن لا ينمو». بسبب الحصار الإسرائيلي للقطاع، أصبح ثمانون في المئة من السكان يعتمدون على المساعدات الدولية للبقاء على قيد الحياة. كما أصبحت مياهه، بنسبتها العظمى، ملوّثة وسامّة، وخمسون في المئة من الغزّيين دون الأمن الغذائي، أي إنّهم «لم يشعروا ببطنٍ ممتلئة لسنوات».

وإن تركنا الحصار الاقتصادي قليلاً، هناك مصطلح بالعبرية صاغه الاحتلال عن العمليات التي يكررها في غزة بين الحين والآخر وهو «جزّ العشب» (mowing the grass) في إشارة إلى إستراتيجية التخلّص من المقاومين الفلسطينيين في غزة «أي المجازر التي يرتكبها الإسرائيليون في غزة بحق المدنيين والبنى التحتية» كما يشرح فينكلستين.

«ليس صحيحاً أنّ الغضب الذي تصبّه إسرائيل على غزة سببه السابع من أكتوبر»، فالجنود الصهاينة أنفسهم يروون ما كانوا يفعلونه قبل سنوات من عملية «الطوفان». أثناء عملية «الجرف الصامد» عام 2014، قامت مجموعة إسرائيلية بمقابلة الجنود وسألتهم عن الوضع في غزة، فجاء على لسان أحدهم: «حين غادرنا غزة بعد العملية العسكرية، كانت المنطقة مجرّد صحراء قاحلة. كمية الدمار الذي خلّفناه هناك جنوني. دخلنا غزة بكمية كبيرة من القوة النارية، بدا كأنّه فيلم خيال علمي. إطلاق نار مستمر ومستويات خطيرة من الدمار في كل مكان. كان عرضاً للألعاب النارية. إطلاق النار على كل من يتحرك في الليل كأنها لعبة كومبيوتر رائعة وحقيقية». ينهي المؤرّخ عرض الانتهاكات والمجازر باقتباس لرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماورر الذي تعتمد طبيعة عمله على زيارة أماكن القتال. عند زيارته غزة بعد تلك العملية، قال ماورر: «لم أرَ في حياتي مثل هذا الدمار الهائل من قبل».

كل تلك الشهادات لمؤرّخين واختصاصيين إسرائيليين وغربيين ممّن زاروا غزة خلال فترات احتلال العدو الصهيوني للقطاع بعد انسحابه وفرضه الحصار الاقتصادي، وتنكيله بالمدنيين وتعذيبهم وتقليص عدد السكان وتحويل المنطقة إلى «معسكر اعتقال»... كل ذلك قبل مجيء حركة «حماس» إلى السلطة في غزة. أما بالعودة إلى الإعلان الترويجي المصطنع والمولّد بتقنيات الذكاء الاصطناعي، فبالتأكيد لم تكن غزة يوماً كما الصور التي جاءت في الجزء الأول منه، إذ إنه كان مقدّراً لها أن «تغرق في البحر» وينكسر سكان غزة. ويبقى السؤال: بعد محاضرة نورمان فينكلستين التي جاءت قبل عرض الدعاية الإعلانية بيومين، هل باستطاعة كيان الاحتلال أن يدعو أحداً إلى زيارة «غزة الجميلة» ما قبل «حماس»؟

عودة إلى دفاتر التاريخ

هل فرّط العثمانيون بفلسطين؟

من وراء كتابها «دور السلطان عبد الحميد الثاني في السيطرة الصهيونية على فلسطين»، أرادت فدوى نصيرات تجاوز أخطاء الماضي التي مازالت تثقل بظلالها على الحاضر والمستقبل. في هذا العمل، سلكت الباحثة الأردنية الراحلة طريق البحث الأكاديمي المنهجي، لتتصدى للدور الذي لعبه السلطان العثماني في مرحلة مفصلية من تاريخ القضية

غنوة قضّة

تحت عنوان «دور السلطان عبد الحميد الثاني في السيطرة الصهيونية على فلسطين»، نشرت الكاتبة الأردنية الراحلة فدوى نصيرات (1973- 2022) كتاباً هاماً صدر عن «مركز دراسات الوحدة العربية» (2014) يبحث في سياسة العثمانيين في فلسطين، التي عدت ذروة الكارثة الفلسطينية. في هذا العمل، تتصدى نصيرات إلى الدور الذي لعبه عبد الحميد في ضياع فلسطين، كاشفةً عبر التوثيق والأرشفة عن خطاب الخديعة المتمثل في إظهار السلطان مدافعاً عن بيع الأراضي الفلسطينية لقاء تعميق الاتهام لجيوش الدولة العربية في ضياع فلسطين. ومن قلب جو سياسي غارق في تراشق الاتهامات، سلكت الكاتبة طريق البحث الأكاديمي المنهجي، وكشفت عن نقاط الضعف التي مارسها السلطان تجاه المسألة الفلسطينية، إذ تستعرض الفرمانات التي اصدرها في خدمة المشروع الصهيوني، والقرارات التي سمحت لـ «اليهود» بشراء مساحات محدودة من الأراضي الفلسطينية، وما شكل سنداً قوياً في يد الصهاينة للتوسع وفتح باب الهجرة إلى فلسطين.

رغم إجماع المؤرخين على حنكة السلطان وحظه الموفور من الدراية السياسية، إلا أن تفسيرات تقدمها الكاتبة تقول بغرابة قراره إزاء التهويد في فلسطين، وتوضح تلك الفجوة الكبيرة بين «النظرية ـ التطبيق» أي بين الفرمانات التي أصدرها السلطان بشكل ظاهري ومواقفه المعلنة ورفضه انتقال اليهود إلى فلسطين وشراءهم الأراضي فيها، بينما كان الأمر على أرض الواقع غير مطابق لموقفه الصريح، إذ أثبت فشله في منع الهجرة اليهودية بدليل تزايد أعداد اليهود من 5 في المئة عام 1882 إلى 11 في المئة بعد سنوات قليلة. والجدير بالذكر أن الدراسة تحاول الكشف عن الفاعل المسؤول عن تكريس المشروع الصهيوني في فلسطين، مشيرة إلى تعامي جماعات الإسلام السياسي ومتاجرتها بالقضية لتمجيد السلطان، ومن دون أن تعتبر مدة حكمه نواة أساسية للوجود الصهيوني في فلسطين.

وتلخّص نصيرات موقف العرب مما جرى عبر العرائض والشكاوى التي طالبت بوضع القيود على استملاك اليهود للأراضي. وتشير إلى جهود النواب العرب في التوعية الإعلانية المتمثلة بدور المثقفين والصحافة، وتبرز أسماء مثل نجيب عازوري وفرح أنطون، أسهمت في التحذير من الخطر الصهيوني القادم، إلى جانب مقالات دورية نشرتها صحيفة «الأهرام» التي حذرت من لقاءات عبد الحميد- هرتزل عام 1901 وتباين الأحداث بين ما أعلن عنه وما جرى على أرض الواقع. وعلى الرغم من الموقف المعروف

> وصل عدد المستوطنات الصهيونية إلى 68 في عهد السلطان عبد الحميد الثاني

ظاهرياً للسلطان، وطرده هرتزل ورفضه عروضه، إلا أن الباحثة تتساءل عن المقصود من إعادة الاتصال به، واستضافة السلطان له على نفقته الخاصة وتكرار اللقاءات بينهما. موقف يعد فشلاً في السياسة العثمانية، على عكس ما يذهب إليه كثيرون ممن صوّروا السلطان بصورة المدافع عن فلسطين.

عبر الدراسة، تتقصى نصيرات الأسباب التي أوجدت تلك الفجوة بين نظريات السلطان وانعدام تطبيقها على أرض الواقع. وتشير إلى تدخل الدول الأجنبية لمصلحة الصهاينة وفقاً لنظام الامتيازات الأجنبية الذي شدّد الخناق على العثمانيين ودفعهم إلى التراجع عن الفرمانات التي أُصدرت بحق اليهود. إذ كانت أي قرارات معادية للصهاينة، تعد لاغية من تلقاء نفسها، وتتاخذ الكاتبة بحجة الربط الإداري المباشر لمتصرفية القدس مع الآستانة، الذي وصفته بالدليل القويّ على معرفة السلطان بكل ما كان يجري فيها، وليس الولاة ولا الحكام المرتشون فقط من يتحمل مسؤولية ضياع فلسطين، إضافة إلى موقف الصهاينة العلني إزاء ما أسموه «أرض الميعاد»، الذي لم يكن سرياً، بل واضحاً ومعلناً منذ عقد مؤتمر الصهيونية الأول. وحتى المتتبع للصحافة الأوروبية التي تثبت الوثائق متابعة السلطان لها، كأن يدرك تساهل السلطان تجاه بيع الأراضي، ومساهمته بغض الطرف عن تطبيق الفرمانات. وهو ما يؤكده نشوء المستعمرات التي بيعت أراضيها وتأسست ضمن مدة حكمه. في المقابل، اكتفت ردود الفعل الحميدية على عرائض الأهالي بالتراجع لمدة قصيرة عن بعض القرارات وسرعان ما كان يتم تعديلها لمصلحة الصهاينة.

في جزء من كتابها، شككت فدوى نصيرات في الوثائق التي تفيد بأن موقف السلطان من فلسطين كان السبب وراء خلعه عن عرشه، وتقول بضرورة معالجة تلك الوثائق وأبرزها «وثيقة أبو الشامات». الأخيرة عبارة عن رسالة وجّهها عبد الحميد إلى شيخ الطريقة الشاذلية في دمشق، ذكر فيها أن موقفه المعارض للصهاينة كان السبب وراء خلعه، وهو ما ترفض الباحثة الأخذ به، وتعتبره غير حاسم في تبرئة السلطان، بل تأخذ بالنقد والتفكيك وتتساءل: «ماذا يعني سكوت أبو الشامات نفسه عن هذه الرسالة التي تعد سفراً تاريخياً؟ ولمَ لم يدافع عن أكبر مريديه؟ في حين كان موته عام 1923 بينما لم تظهر الوثيقة حتى عام 1972؟».

تكثر الأسئلة التي تطرحها الدراسة، وتحاول الكاتبة عبر المراجع الموسعة الإجابة عنها، وتتساءل عن السبب الذي دفع السلطان للسماح بقيام المستوطنات الصهيونية حتى تجاوزت الـ 68 مستوطنة في عهده. كما تبحث عن تفسير لمفاوضاته مع هرتزل بين عامي 1891-1903، وعن غموض موقفه من النشاط الاقتصادي اليهودي في فلسطين. لذا تنحو في كتابها إلى تفنيد المنطلقات المتحيزة التي تعتمد على مقولة السلطان الشهيرة «ليحتفظ اليهود بملايينهم.» وقد وضعت تلك النظرة الشائعة تحت عدسة النقد والتصحيح، إذ جاءت في وقت تسربت فيه الأراضي من أيدي الفلسطينيين، وقامت البنية الاستيطانية الأولية لإسرائيل، بينما اتضح تساهله إزاء تنامي الوجود اليهودي فيها، مشيرة إلى نيته بالخلاص اعتماداً على نفوذ الحركة الصهيونية، والتخلص من عبء الديون التي أرهقت الدولة العثمانية، حتى ظهر متراخياً وخاضعاً لإملاءات القناصل الأجانب. وبرهنت نصيرات على ذلك في إبرازها وثائق تثبت مسارعة السلطان إلى إبطال فرماناته، وهو ما يضاعف مسؤوليته من دون أن تفتي في حقيقة الاتهامات، إنما تقول إنّ موقف عبد الحميد ما زال بحاجة إلى مزيد من البحث والتفسير الموضوعي بعيداً من أسلوب التمجيد والتهليل للحكام، ما قد يساعد على تجاوز أخطاء الماضي المثقلة بظلالها على الحاضر والمستقبل.

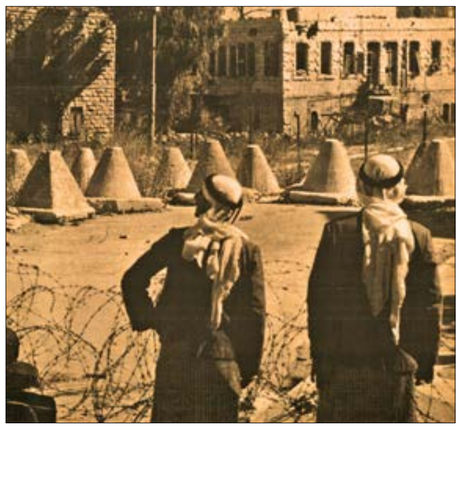

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 2 شباط 2024 العدد 5123

صورة وخبر

بدأت بكين تستعدّ لاحتفالات السنة القمرية الجديدة 2024، التي تبدأ في العاشر من شباط (فبراير) الحالي وتستمرّ لمدة 15 يوماً حتى انتهاء «مهرجان الفانوس»، الذي يمثّل اليوم الاخير من احتفالات راس السنة الصينية التقليدية. 2024 هو عام التنّين الخشبي وفقاً للتقاليد الصينية التي ترمز إلى كلّ سنة باسم حيوان من الحيوانات الـ12 المذكورة في الابراج الصينية (بيدرو باردو ـ أف ب)

مفكرة

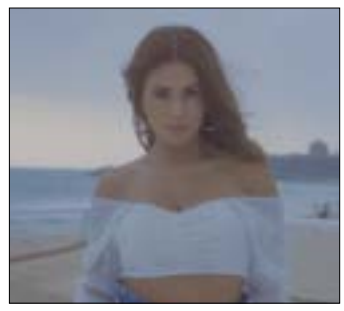

رحلة موسيقية إلى بيروت السبعينيات

Le vent nous portera هو عنوان الحفلة التي تحييها Beirut Connection Band في «مترو المدينة» في 14 شباط (فبراير) الحالي. تقدّم الفرقة ألحاناً فرنسية وإنكليزية وعربية ساحرة، من السبعينيات حتى الآن. تقدّم مزيجاً من الكلاسيكيات المُعاد توزيعها والإيقاعات المعاصرة، لتنقل الجمهور إلى عالم مليء بالرقص. علماً أنّ الفرقة مؤلفة من: ربى خوري (غناء ـ الصورة)، وشاهيه كوبيليان (كيبورد)، وآلان أوجان (غيتار)، وإيلي شمالي (باص)، وفؤاد عفرا (درامز).

حفلة Le vent nous portera: الأربعاء 14 شباط 2024 ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (القنطاري ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

مصطفى علي يستدعي التراث بالخشب والبرونز

تفتتح غاليري Mission Art (مار مخايل)، يوم الأربعاء المقبل، معرضاً للنحات السوري مصطفى علي (1956 ـ الصورة)، على أن يستمرّ حتى 18 شباط (فبراير) الحالي. يضمّ الحدث مجموعة منوّعة من الأعمال التي وقّعها ابن رأس شمرا في اللاذقية منذ عام 2000 وحتى الآن. الفنان المتخرّج من كلية الفنون الجميلة في جامعة دمشق الذي درس الفن في إيطاليا، واشتهر بتأسيس حي الفنانين في حيّ الأمين في دمشق القديمة. استحوذ على منحوتاته عدد كبير من الغاليريات العالمية مثل «معهد العالم العربي» في باريس. يستخدم علي الخشب والبرونز في منحوتاته، إضافة إلى الحجر والبوليستر والمعادن وغيرها. تأثّر بفنون الحضارة الإتروسكانية التي تعود أصولها إلى الفنون الشرقية وخصوصاً الأوغاريتية، كما بالمنحوتات التدمرية، وتحديداً تلك التي تدور في فلك الفن الجنائزي. أما من المعاصرين، فقد تأثّر بالنحات السويسري جياكوميتي.

معرض مصطفى علي: من الأربعاء 7 حتى الأحد 18 شباط 2024 ـ من الإثنين إلى السبت/ من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى السابعة مساءً ـ غاليري Mission Art (مار مخايل ـ بيروت). للاستعلام: 03833898

«تانغو الأمل» بعد الحبّ والحرب

ضمن الأفلام التي تعرضها تحت خانة «2023: نظرة على عام مضى»، توفّر منصة «أفلامنا» شريط «تانغو الأمل» (1998 ـ 68 د) للناقد والمخرج اللبناني محمد سويد (1959 ـ الصورة) حتى السابع من شباط (فبراير) الحالي. العمل عبارة عن رحلة شخصية عاطفية، يزور عبرها سويد الحب والسينما وبيروت أثناء الحرب الأهلية وبعدها في محاولته إعادة بناء البقايا المبعثرة لحياة متعطّشة للشغف. وهو المتأثّر بالمخرج الفرنسي جان روش، وبالأميركي فريدريك وايزمان، وبجيل دولوز وفلسفته السينمائية.

فيلم «تانغو الأمل»: حتى الأربعاء 7 شباط 2024 على «أفلامنا» (www.aflamuna.online)

على بالي

أسعد أبو خليك

بريطانيا تفكّر في الاعتراف بدولة فلسطين. يا للعظمة. وحسام زملط، مندوب السلطة في لندن (الذي أبلى بلاءً حسناً في مقابلات تلفزيونيّة في الحرب) هرع إلى «إكس» (تويتر سابقاً) وأعلن أنّ اللحظة تاريخيّة ستمحو عار وعد بلفور. بعد يوم واحد، سرّبت الحكومة الأميركيّة أنّها طلبت من وزارة الخارجيّة إمكانيّة (ليس كل ما يُراد مُمكناً) درس الاعتراف بدولة فلسطين. نحن يسهل خداعنا ومنظمة التحرير ذات مسار طويل من الخداع والانخداع (محمد دلبح عنونَ كتابه عن تاريخ حركة «فتح» بـ «ستون عاماً من الخداع»). الاعتراف لا معنى له. على العكس، هو جزء من خطة بسط الوجود الاسمي الأمني لعصابة السرقة والعمالة في رام الله إلى سائر أرجاء الأراضي الفلسطينيّة الخاضعة لحكم أوسلو (غير المُنفَّذ). حكومات الغرب تعلم مدى عداء العالَمَيْن العربي والإسلامي لها (سقط اسم الغرب ويجب، احتراماً لذكائنا، أن نُقلع عن وصف الغرب ونصرّ على تسمية الناتو وحلف الناتو لأن الغرب ليس إلا تحالفاً أمنيّاً إبادياً استعمارياً). يريدون إنقاذ سمعتهم بعد حرب الإبادة (وهي مستمرّة بدعم وحماس غربي رافض حتى لوقف النار). أميركا تريد أن تمتدّ السلطة الاسميّة لعصابة لحد فلسطين إلى غزة، وهذا الاعتراف هو خطة من أجل ذلك. ما معنى الاعتراف وغزة مُدمَّرة وإسرائيل ترفض رسمياً قيام الدولة والضفة مقطّعة الأوصال ومبعثرة والمستوطنات تزداد يوماً بعد يوم؟ الاعتراف الغربي بالدولة هو بنفس درجة خواء إعلان الاستقلال الفلسطيني من عرفات. هذه ألاعيب لا يجب أن تنطلي. لو أنّ الاعتراف الغربي يترافق مع إصرار على انسحاب إسرائيل من أراضي الدولة المُزمع إنشاؤها، لقلنا إنّ ذلك منطقي (من منظور سياستهم). لكن الإعلان لن يكون إلا لفظياً من طرف واحد ومرتبط، وفقاً لما فصّل أمس توماس فريدمان، بسلسلة من الشروط، أهمّها بناء قدرات أمنيّة فلسطينيّة فعّالة لتأمين سلامة إسرائيل. علم أن تكون الدويلة منزوعة السلاح إلا من السلاح الذي يُوجَّه إلى صدور المقاومين (وفقاً لوصفة أوسلو تماماً). سيمرّ نحو خمسين عاماً قبل أن تُعلن أميركا أنّ الشروط تحقّقت.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03/828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com